

Distr.: General
10 April 2019
Arabic
Original: English



تقرير بعثة مجلس الأمن إلى كوت ديفوار وغينيا - بيساو

أولا - مقدمة

١ - في الرسالة المؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، التي بعثها رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام، أشار رئيس مجلس الأمن إلى أن المجلس قرر إرسال بعثة إلى غرب أفريقيا (كوت ديفوار وغينيا - بيساو). ووافق المجلس فيما بعد على اختصاصات الزيارة (انظر المرفق الأول). وقد تضمنت البعثة، التي شارك في رئاستها ممثلا كوت ديفوار وغينيا الاستوائية (شغل الأخير منصب رئيس مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير ٢٠١٩)، ممثلين لجميع الأعضاء الحاليين في المجلس (انظر المرفق الثاني).

ثانيا - كوت ديفوار

٢ - في ١٤ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، قام مجلس الأمن بزيارته الأولى لكوت ديفوار منذ أن انتهت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من تنفيذ ولايتها في عام ٢٠١٧. وكان الهدف الرئيسي من الزيارة هو إجراء تقييم للعمليات الانتقالية في كوت ديفوار وليبريا وللتعبير عن دعم جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في منطقة نهر مانو دون الإقليمية.

٣ - والتقى مجلس الأمن بنائب رئيس كوت ديفوار، دانييل كابلان دنكان، ووزير الخارجية مارسيل آمون تانوه، وشارك في اجتماع المائدة المستديرة بشأن الانتقال من حفظ السلام إلى توطيد السلام في كوت ديفوار وليبريا، التي حضرها أيضا المنسقون المقيمون للبلدين.

اجتماع مع نائب الرئيس ووزير الخارجية لكوت ديفوار

٤ - أعرب نائب الرئيس دنكان عن تقديره لعمل الأمم المتحدة، ولا سيما عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، من أجل السلام والاستقرار في كوت ديفوار. واقترح استخدام حالة كوت ديفوار كنموذج للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من حفظ السلام إلى بناء السلام. وذكر أن قيادة الرئيس، الحسن ااتارا، والملكية الوطنية لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني، والجهود المبذولة



لتعزيز المصالحة الوطنية، والشراكة الفعالة مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والتعاون الوثيق مع البلدان المجاورة، كانت من العوامل الرئيسية التي ساهمت في نجاح عملية الانتقال في كوت ديفوار.

٥ - وأشار إلى الأداء الاقتصادي المثير للإعجاب للبلد، حيث بلغ معدل النمو ٨ في المائة وإلى الجهود المبذولة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان من خلال اعتماد برنامج يركز على التعليم والصحة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ (تقدر قيمته بحوالي ٢,٨ مليون دولار). وشدد على الأداء الجيد لكوت ديفوار في مجال الحكم. وذكر أن الوضع السياسي في غرب أفريقيا مستقر وشجع الأمم المتحدة على زيادة الدعم للجهود الأمنية، ولا سيما للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأخيراً، كرر التزام البلد بدعم عمل الأمم المتحدة في مجالي حفظ السلام ومنع نشوب النزاعات.

٦ - وأعرب وزير الخارجية عن شكره لمجلس الأمن على الزيارة. وأشار إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها الرئيس واثارا مؤخراً إلى المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وأبرز التقدم المحرز منذ إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وأشار إلى التعاون الجيد بين حكومة كوت ديفوار وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وشكر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل على الدعم المقدم خلال العملية الانتخابية وأزمة ما بعد الانتخابات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وأشار إلى حدوث تحسن في الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان، وأكد على معدل النمو الاقتصادي البالغ ٨ في المائة وأكد أن الأزمة قد انتهت في البلد. وأشار أخيراً إلى رئاسة كوت ديفوار الناجحة للمجلس في عام ٢٠١٨.

٧ - وصرح الممثل الدائم لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة، أناتوليو ندونغ إمبا، بصفتة الرئيس المشارك للبعثة، بأن الزيارة تهدف إلى تقييم إنجازات كوت ديفوار منذ إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقال إن البلد كان بمثابة قوة اقتصادية دافعة في المنطقة، وأعرب عن أمله في أن يظل نموذجاً لتعزيز السلام. ورحب بالتقدم المحرز نحو تحقيق السلام الدائم والازدهار الاقتصادي في البلد وجدد التزام مجلس الأمن القوي بسيادة كوت ديفوار وسلامتها. وأكد على ضرورة تعزيز المصالحة الوطنية والحوار ومواصلة الجهود في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن لمنع تكرار النزاع في كوت ديفوار وحوض نهر مانو. وأشاد بتحسين الوضع الأمني والإنساني في البلد. وأكد المسؤولية الرئيسية لحكومة كوت ديفوار عن تعزيز الاستقرار وأثنى على الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب وجميع أشكال الاتجار غير المشروع. كما أكد على ضرورة أن تكفل كوت ديفوار إجراء عملية انتخابية ذات مصداقية في عام ٢٠٢٠ لتوطيد السلام والاستقرار في البلد. وأثنى أخيراً على الدور الهام الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في العمل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، وكرر تأكيد دعم المجلس لكوت ديفوار.

٨ - وأشار وزير الخارجية إلى التطورات السياسية الأخيرة في البلد، كإنشاء حزب حاكم موحد جديد الذي أطلق عليه اسم (تجمع الحوفويين من أجل الديمقراطية والسلام)، والشروع في حوار سياسي بشأن استعراض اللجنة الانتخابية المستقلة واستقالة رئيس الجمعية الوطنية غيوم سورو. وفيما يتعلق باستقالة رئيس الجمعية الوطنية، أوضح الوزير أنه من خلال القرار الذي اتخذته السيد سورو بعدم الانضمام إلى التجمع، فإنه لم يعد عضواً في الأغلبية البرلمانية واضطر بالتالي إلى الاستقالة. كما قدم تأكيدات على أن الانتخابات الرئاسية المقبلة ستوفر الفرصة لتعزيز الديمقراطية في كوت ديفوار.

٩ - وقام نائب الرئيس بإبلاغ البعثة بأنه تمت إعادة إدماج ٩٣ في المائة من المقاتلين السابقين. وأشار وزير الخارجية من جانبه إلى ثلاثة عناصر ساهمت في نجاح العملية الإيفوارية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وهي: (أ) التزام الرئيس واثارا؛ (ب) البرنامج الواضح الذي صممه الحكومة، والذي وفر فرص التدريب والعمل لأولئك الذين اختاروا مغادرة الجيش؛ (ج) التمويل الوطني. وأبرز في هذا الصدد، أن الحكومة قد مولت ٧٢ في المائة من البرنامج على مدى ثلاث سنوات. وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، أشار إلى أنه تم التركيز على ضرورة تعزيز القوات المسلحة وقوات الشرطة، بما في ذلك من خلال التدريب وتوفير المعدات. وأوضح أن عملية إصلاح قطاع الأمن مستمرة.

١٠ - وردا على استفسارات أعضاء بعثة مجلس الأمن، ذكر نائب الرئيس أن المصالحة الوطنية تمثل إحدى أولويات الرئيس واثارا، إلى جانب السلام والأمن والانتعاش الاقتصادي. وأبلغ البعثة بإنشاء لجنتين، في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥، وكذلك بإنشاء وزارة مخصصة في عام ٢٠١٦ لتعزيز المصالحة الوطنية. كما أشار إلى العفو الذي مُنح في آب/أغسطس ٢٠١٨ لـ ٨٠٠ شخص، بمن فيهم السيدة الأولى السابقة، سيمون غباغبو، التي أدينت بارتكاب جرائم تتعلق بأزمة ما بعد الانتخابات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وأكد على الجهود المبذولة للتعرف على ضحايا الأزمة وتعويضهم، من خلال صندوق خصص لهذه العملية بقيمة ١٠ مليارات فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي. وذكر أن الحكومة حددت الشركاء الرئيسيين لمواكبة عملية المصالحة الوطنية، بما في ذلك الزعماء التقليديون ومجموعات الشباب ومنظمات المجتمع المدني، وأشار إلى النجاح في إجراء الانتخابات المحلية والإقليمية في عام ٢٠١٨، على الرغم من الحوادث، وأكد على الجهود المبذولة لتعزيز الحوار الوطني، بدعم من المراجعة الشاملة للجنة الانتخابية المستقلة، من أجل إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في عام ٢٠٢٠.

١١ - وأشار وزير الخارجية إلى الجهود التي بذلها الرئيس واثارا لتهيئة الظروف لاستمرار الحوار وتيسير عودة لاجئي ما بعد الأزمة الانتخابية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وأكد أن المصالحة الوطنية عملية طويلة، ودعا الشركاء إلى منح كوت ديفوار وقتا لتحقيق المزيد من النتائج.

١٢ - وأبرز نائب الرئيس أن تحسين ظروف معيشة المرأة يمثل إحدى أولويات الرئيس واثارا. وأكد على التركيز على المساواة بين الجنسين في الدستور، الذي اعتمد في عام ٢٠١٦، وذكر المبادرات الرامية إلى تمكين المرأة، بما في ذلك إنشاء صندوق للمرأة والتنمية لدعم صاحبات الأعمال في كوت ديفوار. وأضاف وزير الخارجية أن كوت ديفوار وضعت قائمة بالنساء المؤهلات للعمل في الإدارة العامة.

١٣ - وقام نائب الرئيس بإبلاغ البعثة بالتعاون مع المنظمات دون الإقليمية، أي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وكذلك مع الشركاء الثنائيين، ولا سيما فرنسا، في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. وأشار إلى التحديات الأمنية الخطيرة في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، وكذلك إلى الدعم الذي قدمته كوت ديفوار للجهود الأمنية، بما في ذلك من خلال نشر ٦٥٠ من القوات الإيفوارية مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ودعا إلى تقديم دعم فعال للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

١٤ - وأشار وزير الخارجية إلى تأثير الأزمة الليبية على مالي وبلدان غرب أفريقيا الأخرى ودعا المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لتحقيق الاستقرار والسلام الدائم في ليبيا. وأكد أن الوقاية ضرورية في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب وأحاط علما بإنشاء آليات إقليمية ودولية لتبادل المعلومات الاستخباراتية.

١٥ - وأشار نائب الرئيس إلى الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب، وإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان وإصلاح النظام القضائي. وأكد وزير الخارجية من جانبه، من جديد التزام كوت ديفوار باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها.

١٦ - ورداً على سؤال بشأن كيفية تعامل كوت ديفوار مع تدفقات المهاجرين من غرب أفريقيا، ذكر وزير الخارجية أن ٤٠ في المائة من سكان كوت ديفوار البالغ عددهم ٢٢ مليون شخص هم من الأجانب، مشدداً على أن هذا التنوع هو بمثابة ثروة للبلد. واعترف أيضاً بأن كوت ديفوار هي من بلدان العبور لتدفقات الهجرة غير القانونية، وأكد أنها اعتمدت سياسات ترمي إلى تيسير عودة المهاجرين الإيفواريين الذين عبروا الحدود بصورة غير قانونية.

١٧ - وفيما يتعلق بالتعاون في أفريقيا، أكد نائب الرئيس من جديد الدعم الذي قدمته كوت ديفوار لإنشاء مناطق تجارة حرة وسوق أفريقية موحدة. وقال وزير الخارجية إن كوت ديفوار تؤيد اعتماد عملة موحدة لغرب إفريقيا.

١٨ - ورداً على أسئلة أعضاء مجلس الأمن بشأن دور كوت ديفوار في المنطقة دون الإقليمية، أبرز وزير الخارجية الدور الذي اضطلع به الرئيس واتارا، بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤، في نزع فتيل التوترات في مالي. وذكر أيضاً أن البلد يعتبر قوة اقتصادية مهمة في المنطقة.

١٩ - وشدد نائب الرئيس على أن عودة النازحين واللاجئين تعتبر من الأولويات الرئيسية للحكومة، وذكر أن ٢٨٠.٠٠٠ من ٣٠٠.٠٠٠ لاجئ قد عادوا حتى الآن، منهم ٢٥٠.٠٠٠ من ليبيريا. وأعرب عن أمله في أن يعود جميع اللاجئين إلى كوت ديفوار بحلول عام ٢٠٢٠. وأضاف أن كوت ديفوار قد ركزت على التعليم، بإنشاء جامعات جديدة في أبيدجان والمناطق الرئيسية. كما دعا مجلس الأمن إلى زيادة وعي الشركاء بالدور الاقتصادي الهام الذي تضطلع به كوت ديفوار في المنطقة دون الإقليمية. وذكر وزير الخارجية الجهود المبذولة لتحديث البلد من خلال إنشاء الصناعات التحويلية في السنوات القادمة وأهاب بالمستثمرين أن يقدموا الدعم للجهود التي يبذلها البلد من أجل التنمية. وأكد أن هدف كوت ديفوار هو أن تصبح دولة ناشئة بحلول عام ٢٠٣٠.

مناقشة المائدة المستديرة حول الانتقال من حفظ السلام إلى توطيد السلام في كوت ديفوار وليبيريا

٢٠ - خلال مناقشة المائدة المستديرة بشأن الانتقال من حفظ السلام إلى توطيد السلام، تبادل المنسقون المقيمون في كوت ديفوار وليبيريا خبراتهم في التحولات في هذين البلدين.

٢١ - وذكر المنسق المقيم لكوت ديفوار أن تخطيط الانتقال من حفظ السلام إلى توطيد السلام قد بدأ في عام ٢٠١٥، قبل عامين من إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأشار إلى أن العملية كانت نتيجة لاتباع نهج تنسيقي بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وحكومة كوت ديفوار والشركاء الدوليين وفريق الأمم المتحدة القطري. وتم التركيز على تحديد التحديات المتبقية، التي تم دمجها في خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ وإطار الأمم المتحدة البرنامجي لكوت ديفوار للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. وقامت الحكومة فيما بعد بوضع برنامج واستراتيجية وطنيين للمصالحة والتلاحم الاجتماعي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وأكد أن الفريق القطري قد حدد التلاحم الاجتماعي والمصالحة الوطنية، وسيادة

القانون، والعنف الجنساني وسلامة المجتمع كأولويات، وأوضح أنه كانت هناك حاجة إلى ٥٠٠ مليون دولار لعملية الانتقال، وأضاف أن الفريق القطري قد انتهى من وضع برنامج للانتقال بتكلفة ٥٠ مليون دولار. وأشاد بالمساهمة المالية الهامة التي قدمها صندوق بناء السلام (١,٨ مليون دولار)، والتي ساهمت مساهمة كبيرة في الانتقال السلس في كوت ديفوار. كما أشار إلى أن التمويل الإضافي لبرنامج الانتقال قد تم توفيره من الميزانية العادية للأمم المتحدة (٢,٨ مليون دولار)، ومن حكومة كوت ديفوار (١٠ ملايين دولار) ومن الشركاء الثنائيين (٢٥ مليون دولار). وذكر المنسق المقيم أنه تم وضع برنامج الأمم المتحدة للبلد بالتعاون مع الحكومة. وعلى الرغم من أن المنسق المقيم أحاط علماً بجهود الحكومة من أجل تحسين وضع المرأة، فقد أبرز وجود تحديات هامة تتعلق بالمساواة بين الجنسين، وأشار إلى أن ١٦ في المائة فقط من أعضاء الحكومة و ٩ في المائة من أعضاء البرلمان هم من النساء. وحدد أن أسباب النزاع في كوت ديفوار تعود إلى المنازعات على الأراضي والمشاكل المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية. وبالإشارة إلى الانتخابات المحلية والإقليمية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، شدد المنسق المقيم على أن الصعوبات قد نشأت بسبب تحول في التحالفات السياسية وأبرز جهود الأمم المتحدة لنزع فتيل التوترات.

٢٢ - وأشار المنسق المقيم لليبيريا إلى الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي لليبيريا وأضاف أن الإدارة الجديدة تحاول إيجاد مخرج ناجح لبعثة حفظ السلام. وأشار إلى أن ليبريا لم تقم بشكل كامل بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك قضايا المساءلة والمصالحة. وسرد أوجه الهشاشة في البلد في المجالات السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي. وأشار في هذا الصدد، إلى انخفاض مستوى اللامركزية وضعف الاقتصاد، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي ١,٤ في المائة. وأضاف أن ليبريا منذ انسحاب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، أصبحت عرضة للتهديدات الأمنية، مع زيادة الأنشطة الإجرامية في خليج غينيا، وذكر أن الحكومة تفتقر إلى القدرة على رصد الخط الساحلي الطويل للبلد. وسلط الضوء على مختلف الخطوات التي اتخذها فريق الأمم المتحدة القطري في ليبريا لإدارة عملية الانتقال. وأسفرت عملية تحديد قدرات الفريق القطري والاستعراض الشامل لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن إعادة تقويم وجود الأمم المتحدة في ليبريا. وأشار إلى القيام، بعد إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بإنشاء صندوق استثماري متعدد الشركاء يركز على توطيد السلام وبناء السلام، وأبلغ البعثة بأنه قد تم تعبئة ١٩,٣ مليون دولار للصندوق. كما تحدث عن إنشاء وحدة السياسة والسلام والتنمية في مكتب المنسق المقيم وإنشاء مكتب مستقل لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وشدد على ضرورة استمرار وجود الأمم المتحدة في البلدان التي تنتقل من بناء السلام إلى توطيد السلام من أجل معالجة المشاكل المتبقية بعد إغلاق عمليات حفظ السلام. وأكد أن عمل رئيس ليبريا يسترشد إلى حد كبير بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأكد على أهمية عملية تحديد قدرات الفريق القطري في ليبريا ووافق على أنها يمكن أن تكون أداة جيدة لإرساء الأساس للانتقال من حفظ السلام إلى توطيد السلام. وسلط الضوء على الدور الفعال الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في دعم ليبريا، وأتى على ذكر المناقشات التي جرت مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لإيجاد السبل الكفيلة بإحياء العلاقات مع اتحاد نمر مانو. وبعد أن أشار إلى إصلاحات الأمم المتحدة، قال إن الفصل بين المنسق المقيم والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليس واضحاً جداً في ليبريا، بالنظر إلى أن الاثنين تربطهما علاقات عمل وثيقة. وحدد الأسباب الرئيسية الثلاثة للنزاع في البلد، وهي المشاكل المتعلقة بالأراضي، واحترام حقوق الإنسان، والمساءلة عن الجرائم المرتكبة خلال الحرب الأهلية. وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، أتى على ذكر التعاون الجيد مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الوقاية والوساطة. وأهاب بمجلس الأمن أن يكفل

أن تُعتمد القرارات المتعلقة بإغلاق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو تخفيضها التدريجي بعناية، وتقديم دعم فعال لعمليات الأمم المتحدة، قبل وأثناء وبعد إغلاق عمليات حفظ السلام، وأن يكون على علم بأن التحول من الأنصبة المقررة إلى الدعم بالترعات يؤثر في العمليات/البرامج على الأرض. وأخيراً، أهاب بأعضاء المجلس أن يواصلوا النظر إلى ليبيريا من خلال "عدسة الوقاية وليس الاحتفال".

الملاحظات/الرسائل الرئيسية

٢٣ - رحب أعضاء وفد مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته كوت ديفوار من حيث الاستقرار والنمو الاقتصادي. وأعربوا عن دعمهم المتجدد للبلد وأكدوا ضرورة قيام السلطات الوطنية بمواصلة تعزيز الديمقراطية من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وسلمية في عام ٢٠٢٠. كما أهابوا بالسلطات أن تعمل على تعزيز المصالحة الوطنية واتخاذ الخطوات اللازمة لإشراك جميع أصحاب المصلحة.

٢٤ - وأتاح اجتماع المائدة المستديرة الفرصة لاستخلاص الدروس من عمليتي الانتقال في كوت ديفوار وليبيريا. وساعد على تحديد المجالات المحتملة التي تمس فيها الحاجة إلى دعم من مجلس الأمن، بما في ذلك من حيث الموارد البشرية والمالية اللازمة للتصدي للتحديات التي تبقى بعد انسحاب بعثات حفظ السلام. كما ساعد على تحديد بعض الخطوات المفيدة في إدارة الانتقال من حفظ السلام إلى توطيد السلام، بما في ذلك القيام بعمليات لتحديد قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتحديد المهام المتبقية التي يتعين الاضطلاع بها بعد إغلاق بعثات حفظ السلام.

ثالثاً - غينيا - بيساو

٢٥ - قام مجلس الأمن بزيارة غينيا - بيساو يومي ١٥ و ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٩. وعقد أعضاء المجلس عدداً من الاجتماعات في بيساو مع المسؤولين الحكوميين، وقيادة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، والمجموعة الحماسية للمنظمات الدولية الممثلة في غينيا - بيساو (الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة)، وفريق الأمم المتحدة القطري والسلك الدبلوماسي، من بين منظمات أخرى. وركزت المناقشات على الوضع السياسي والأمني الراهن في البلد قبل الانتخابات التشريعية المقررة في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩ والتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة الطريق للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحل الأزمة السياسية في غينيا - بيساو. وأتاحت الزيارة فرصة للمجلس للتشديد على ضرورة إجراء انتخابات تشريعية في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩ كما هو مقرر وإجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩، وفقاً للإطار القانوني.

الاجتماع مع رئيس الوزراء والأعضاء الرئيسيين في مجلس الوزراء

٢٦ - في مساء يوم ١٥ شباط/فبراير، التقى أعضاء مجلس الأمن برئيس الوزراء أريستيدس غوميس، وأعضاء مجلس الوزراء الرئيسيين، أي وزير شؤون رئاسة مجلس الوزراء والشؤون البرلمانية، أغنيلو ريغالا، ووزير الخارجية، جواو ريبيرو بوتيام كو، والممثل الدائم لغينيا - بيساو لدى الأمم المتحدة، فرناندو ديلفيم دا سيلفا، والمدير العام للسياسة الخارجية في وزارة الخارجية، جواو سواريس دا غاما. وفي بداية الجلسة، أعرب السيد ريغالا عن تقديره للأمم المتحدة، ولا سيما المجلس، لاهتمامها المستمر، معرباً عن أمله في

استمرار دعمها للمساعدة على كسر حلقة الأزمات الدستورية التي تؤثر على البلد. ثم قدم الوفد الحكومي.

٢٧ - وأوضح السيد ندونغ إمبا أن الزيارة تأتي في وقت حرج، يستعد فيه البلد للانتخابات التشريعية، وعشية بداية فترة الحملة الانتخابية. وأعرب عن ترحيبه بتوقيع ميثاق الاستقرار في ١٤ شباط/فبراير، واصفا إياه بأنه بند مهم من اتفاق كوناكري. وأعرب عن أمله في أن تواصل الحكومة جهودها لتعزيز الوحدة والدخول في حوار بناء من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق. واحتتم كلمته بالتشديد على أن الزيارة تهدف إلى إظهار الدعم الكامل من مجلس الأمن للبلد، والدعوة إلى الحوار السياسي لتنفيذ الاتفاق وتشجيع غينيا - بيساو على إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة في ١٠ آذار/مارس كمقدمة لإجراء الانتخابات الرئاسية قبل نهاية عام ٢٠١٩. وأشار إلى أن البعثة ستعقد عدة اجتماعات في بيساو مع مختلف المحاورين للحصول على فهم أفضل للوضع في البلد.

٢٨ - وأعرب رئيس الوزراء عن شكره لمجلس الأمن على الزيارة، التي تعتبر مثالا على رصده الوثيق للتطورات في البلد. وأعرب عن أمله في أن تؤدي الزيارة إلى مساعدة المجلس على تقييم الحالة في غينيا - بيساو وتحسين فهمه لها. وذكر رئيس الوزراء أن الحكومة بذلت قصارى جهدها لتهيئة الظروف اللازمة والمواتية لإجراء الانتخابات، مضيفاً أن الحوار مستمر مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني المعنية. وأشار إلى أن الأحزاب السياسية المتنافسة قامت في ١٤ شباط/فبراير، بالتوقيع على ميثاق الاستقرار، وهو إطار يُلزم الموقعين عليه بقبول نتائج الانتخابات وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية بعدها، بغض النظر عن نتائجها.

٢٩ - وأوضح رئيس الوزراء أيضا أن غينيا - بيساو لديها إطار قانوني جيد للانتخابات، يعهد بجميع السلطات إلى اللجنة الانتخابية الوطنية، وأنه تم استخدام نظام بيومتري لتسجيل الناخبين. كما وقعت الأحزاب السياسية على مدونة لقواعد السلوك بشأن الانتخابات. وأعرب عن اعتقاده بأن ميثاق الاستقرار ومدونة قواعد السلوك صكان مهمان يمكن أن يؤديا إلى كفاءة الاستقرار بعد الانتخابات، إذا ما احترمتها الأطراف الموقعة. وأقر بأن بعض الأحزاب السياسية لا توافق على الطريقة البيومترية التي تم بها تسجيل الناخبين.

٣٠ - وأشار رئيس الوزراء إلى أنه كانت هناك مشاكل تقنية في تسجيل الناخبين، حيث لم تظهر بعض أسماء الناخبين المسجلين في قوائم الناخبين. ولمعالجة هذه المشاكل، يعمل خبراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مساعدة مكتب الدعم الفني للعملية الانتخابية من خلال تنظيف/تدقيق القوائم الانتخابية لمعالجة التناقضات وكفالة مصداقية العملية الانتخابية وتجنب أي وضع يمكن أن يؤدي إلى الطعن في نتائج الانتخابات. وتعتبر عملية التدقيق مستمرة، وسيتم نشر قائمة نهائية بالناخبين المسجلين للسماح لجميع الذين لديهم بطاقة ناخب بالتصويت. وبمجرد إنجاز العملية، من المتوقع أن يتم تقديم قوائم الناخبين النهائية بواسطة مكتب الدعم الفني إلى اللجنة الانتخابية الوطنية في ١٩ شباط/فبراير. وأشار إلى أن الأحزاب السياسية جزء من العملية وستشارك أيضا في المداولات في إطار اللجنة. وأوضح أنه سيكون لجميع الأحزاب السياسية أثناء التصويت، الحق في أن يكون لها ممثلون في مراكز الاقتراع وستشارك في عملية الفرز اليدوي للأصوات. وسيتم فرز الأصوات علنا، مع قيام ممثلي الأحزاب السياسية والمراقبين الوطنيين والدوليين بتسجيل النتائج في الوقت نفسه. وأشار إلى أنه وفقاً للقانون، يمكن لأي مواطن الطعن في نتائج الانتخابات.

٣١ - وردا على تعليقات وأسئلة أعضاء مجلس الأمن، أشار رئيس الوزراء إلى أن الانتخابات ستجرى عملاً بإطار التعاون الجيد مع الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بتنظيم الانتخابات، ذكر أن حكومته قد تواصلت مع جميع الشركاء المعنيين، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية، مؤكدة على ضرورة نشر مراقبي الانتخابات، لإعطاء مصداقية لهذه العملية، بالنظر إلى أنها أصبحت شاغلاً مشتركاً. وقام في هذا الصدد، بإبلاغ أعضاء المجلس بأن الاتحاد الأوروبي قد يرسل خبراء الانتخابات، رغم أنه يرى أن إيفاد مراقبين هو أكثر إلحاحاً. وذكر أن غينيا - بيساو تعتمد أيضاً على الشركاء الإقليميين، بما في ذلك جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، للمساعدة في العملية الانتخابية. وطمأن البعثة بأن الحكومة قد نفذت الاستعدادات اللازمة لإجراء الانتخابات بفعالية في ١٠ آذار/مارس. بيد أنه أقر بوجود بعض المخاطر والتحديات التي تواجه العملية الانتخابية، مثل إمكانية استئناف الطلاب للاحتجاجات، مما قد يكون له تأثير سلبي على أمن الانتخابات. وقال أيضاً إن هناك جهات فاعلة سياسية لا تريد إجراء الانتخابات والتي تتلاعب بالاضطرابات الاجتماعية عن طريق إثارة الرأي العام، وقد أدى ذلك إلى اندلاع العنف في الأسبوع السابق عن طريق التسلسل إلى احتجاجات الطلاب. ونظراً لضعف مؤسسات الدولة في مواجهة مثل هذه المخاطر، أشار إلى أن هذا سينعكس بشكل سيئ على الانتخابات. وأضاف أن حكومته تواجه ضغوطاً لإدارة المظالم الاجتماعية والحفاظ في الوقت نفسه على عملية انتخابية توافقية. وأوضح أنه سيكون هناك قريباً وزير جديد للدخالية، ليشغل منصباً ظل شاغراً لبعض الوقت. وسيأتي تعيينه في الوقت المناسب لكفالة أمن الانتخابات. وفيما يتعلق باحتمال تأثير إضراب المعلمين على الانتخابات، أشار رئيس الوزراء إلى أن لديهم دوافع سياسية. كما أوضح أنه أثناء الجهود التي بذلتها الحكومة لتنظيم الانتخابات، كانت تتعرض لضغوط من المجتمع المدني والموظفين المدنيين المرتبطين بالإضرابات وتواجه توترات متزايدة بين الأحزاب السياسية أثناء إعداد الدوائر السياسية. وأوضح أنه مضطر للتوفيق بين كل هذه المشاكل، بينما يعمل على تحقيق توازن دقيق مع الأحزاب السياسية أثناء عملية تسجيل الناخبين لكفالة مشاركتهم فيما يتعلق بالعملية الانتخابية.

٣٢ - وفيما يتعلق بتمويل الانتخابات، ذكر رئيس الوزراء أن الحكومة تلقت دعماً دولياً قوياً، لكن بعض المانحين لم يفوا بالتزاماتهم. وكان لذلك تأثير على نقل المواد الانتخابية، الأمر الذي يتطلب من الحكومة نشر تمويل إضافي لكفالة سلاسة العملية. وأضاف أن الحكومة تتعرض لضغوط لأنها تتحمل مسؤولية تنظيم الانتخابات، في وقت تفتقر فيه إلى التمويل اللازم في ميزانية الدولة. وأشار إلى أنه تمت تغطية العجز من صندوق الانتخابات المشترك للتبرعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مضيفاً أن التمويل المقدم لصندوق الانتخابات التشريعية لا يساوي مساهمات الانتخابات السابقة.

٣٣ - وأشار رئيس الوزراء إلى أنه قد أثبتت أسئلة حول إعادة تشكيل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو في وقت يستعد فيه البلد للانتخابات التشريعية. وذكر أنه، أثناء الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى مجلس الأمن في آب/أغسطس ٢٠١٨، شدد على أهمية التعاون بين الحكومة ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. وأضاف أن إعادة صياغة ذلك التعاون سوف تتطلب الحوار والتشاور وتبادل المعلومات بين الحكومة والمكتب. وأعرب عن اعتقاده بأن المكتب يجب أن يكون أداة لتعزيز جهود غينيا - بيساو لإصلاح الدولة. وقال إنه ينبغي تطبيق نهج مماثل على التعاون بين غينيا - بيساو والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأكد أن أي خطة

لإعادة تشكيل المكتب ينبغي مناقشتها مع الحكومة وأن يتم ذلك بطريقة تكفل دعم الجهود الوطنية المبذولة للاضطلاع بالإصلاحات الرئيسية.

٣٤ - وفيما يتعلق بالجريمة المنظمة، أبرز رئيس الوزراء الحاجة إلى المساعدة في قدرات المراقبة وقدرات مؤسسات الدولة ذات الصلة التي لا تزال ضعيفة. كما أشار إلى مشاكل التسلسل داخل مؤسسات الدولة، مما يجعل من الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة مهمة عسيرة. وذكر أنه من خلال الانتخابات، سيكون للبلد سلطات جديدة للمساعدة في مكافحة الجريمة المنظمة. بيد أن لدى بعض الأفراد خططهم الخاصة، وليس لديهم بالتالي إرادة للتصدي لهذه الآفة. وبدعوته إلى تقديم الدعم اللازم لحل هذه المشكلة، أشار إلى أن غينيا - بيساو تحتاج إلى خطة وإلى تهيئة الإرادة السياسية اللازمة لمكافحة الجريمة، لا سيما في الجزر.

٣٥ - وفيما يتعلق بقانون المساواة بين الجنسين، أوضح رئيس الوزراء أن الحكومة لا تتمكن من فرضه على الأحزاب السياسية، لكن محكمة العدل العليا أخطرت جميع الأطراف المعنية باعتماده، وشجعتهم على احترامه وتطبيقه على قوائم مرشحيهم. وأشار إلى أن الأحزاب تواجه بعض الصعوبة، بالنظر إلى أن العديد من المناطق، لا سيما في الجزر، ليس لديها ما يكفي من النساء الراغبات في الترشح للانتخابات التشريعية و/أو القادرات على ذلك.

٣٦ - وقامت بعثة مجلس الأمن بتشجيع رئيس الوزراء وحكومته على مواصلة الجهود لتنظيم الانتخابات ومعالجة المشاكل التقنية المتعلقة بها، وعلى الدخول كذلك في حوار مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لكفالة إجراء الانتخابات بصورة شاملة، وبطريقة حرة وشفافة.

اللقاء مع السلك الدبلوماسي

٣٧ - مساء يوم ١٥ شباط/فبراير، أجرت بعثة مجلس الأمن تبادلاً للآراء بشأن الانتخابات المقبلة والحالة العامة في البلد مع ممثلي المجموعة الخماسية (مع جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية التي تمثلها كابو فيردي) وهي، أنغولا والبرازيل والبرتغال والسنغال خلال مأدبة عشاء عمل في بيساو. وقام نائب الممثل الخاص للأمين العام لغينيا بيساو، مدير مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بتمثيل الأمم المتحدة في الاجتماع. ورداً على استفسارات بعثة مجلس الأمن فيما يتعلق بالأزمات السياسية/المؤسسية، علق أحد ممثلي السلك الدبلوماسي بأن النظام شبه الرئاسي مطبق في بلدان أخرى وأنه يعمل بشكل جيد. لذلك لوحظ أن المشكلة في غينيا - بيساو تتعلق بتفسير أو بالأحرى عدم تفسير الدستور. وأبرز عضو السلك الدبلوماسي ضرورة قيام شعب غينيا - بيساو باتخاذ قرار بشأن المسألة من خلال استفتاء دستوري. وفيما يتعلق بالانتخابات التشريعية، ذكر ممثلو السلك الدبلوماسي أن من المرجح أن تجري الانتخابات في موعدها المقرر، في ١٠ آذار/مارس، وأن تؤدي إلى هيئة تشريعية جديدة وحكومة جديدة، مع توقع الانتهاء من الانتخابات الرئاسية بعد ذلك. بيد أن أحد ممثلي السلك الدبلوماسي أعرب عن قلقه من أن دورة الأزمات السياسية نفسها يمكن أن تستمر إذا لم يقيم البلد بإنشاء صناعات لتحويل مصائد الأسماك والمنتجات الزراعية للبلد من أجل تحسين الاقتصاد. وأشار العضو كذلك إلى أنه يمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور حاسم في هذا الصدد، وشدد على ضرورة قيام الهيئة التشريعية الجديدة والحكومة الجديدة بإجراء إصلاحات في قطاع الأمن والاقتصاد، واختتم بالقول إن استمرار وجود الأمم المتحدة سيكون حاسماً.

٣٨ - وأكد عضو آخر من السلك الدبلوماسي أهمية زيارة مجلس الأمن، مضيفاً أنه على الرغم من احتمال إجراء الانتخابات التشريعية في ١٠ آذار/مارس، فقد حدثت بعض المشاكل أثناء عملية تسجيل الناخبين بسبب عدم كفاية مجموعات أدوات التسجيل. ولاحظ العضو أن هذه المشاكل تواجهها أيضاً بلدان أخرى وأنه ينبغي توقعها في غينيا - بيساو بسبب مواردها المالية المحدودة. كما أشار العضو إلى أنه لولا الدعم المالي والعيبي المقدم من المجتمع الدولي، لما كانت الانتخابات ممكنة.

٣٩ - وقدم نائب الممثل الخاص وصفاً لدعم الانتخابات اللافت للنظر الذي قدمته المجموعة الخماسية. وشكر المانحين المعنيين على مساهماتهم التمويلية، وذكر أن صندوق الانتخابات المشترك التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد تلقى ٩,٩ مليون دولار من مبلغ الـ ٧,٧ مليون دولار المطلوب. وذكر بالتالي أنه لا يمكن اعتبار التمويل عقبة أمام إجراء الانتخابات.

الإحاطة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام لغينيا - بيساو في مجلس الأمن

٤٠ - في مساء يوم ١٥ شباط/فبراير، قدم نائب الممثل الخاص للأمين العام لغينيا - بيساو، بالنيابة عن الممثل الخاص للأمين العام، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وتطوراته الأخيرة منذ صدور تقرير الأمين العام (S/2019/115) في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٩. وقد حلت الإحاطة، التي عقدت في مقر المكتب، محل الجلسة التشاورية المغلقة التي تعقد عادة في نيويورك. وركزت الإحاطة على البيئة السياسية والأمنية في خضم الاستعدادات للانتخابات التشريعية، فضلاً عن التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية الرئيسية المنصوص عليها في اتفاق كوناكري.

٤١ - ولاحظ نائب الممثل الخاص أن وصول بعثة مجلس الأمن تزامن مع إطلاق فترة الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية وأن الحكومة قد وضعت جميع الاستعدادات اللازمة للانتخابات موضع التطبيق، بدعم من الشركاء الدوليين، بما في ذلك المجموعة الخماسية. وتضمنت المعالم الرئيسية التي تحققت حتى الآن إصدار قائمة الناخبين المؤقتة التي تضم ٧٣٣ ٠٠٠ فرد للتحقق منها، مع توقع نشرها بشكلها النهائي بحلول ١٩ شباط/فبراير، ونشر قائمة مرشحي ٢١ حزبا سياسيا يوم ٨ شباط/فبراير لكي تصدق عليها محكمة العدل العليا، للتنافس في الانتخابات.

٤٢ - وأشار نائب الممثل الخاص إلى أن الانتخابات ستجري في بيئة متوترة تميزت بالمظاهرات الطلابية التي جرت في ٨ شباط/فبراير والتهديد باستئناف إضرابات نقابة المعلمين وغيرها من النقابات العمالية، التي تمت تسويتها عندما وافقت الحكومة على تلبية مطالب الطلاب، بما في ذلك دفع متأخرات رواتب المعلمين في غضون ١٠ أيام. وذكر أن بعض الأحزاب السياسية (حزب التجديد الاجتماعي، وحركة التناوب الديمقراطي، والحزب الأفريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر) ردت علناً على البيئة السياسية المتوترة بالتعبير عن القلق بشأن التأثير السلبي الذي يمكن أن تحدثه المظاهرات الطلابية على العملية الانتخابية.

٤٣ - وأفاد نائب الممثل الخاص بأن الأحزاب السياسية، ابتداء من ١٦ شباط/فبراير، ستكون في وضع الحملة الانتخابية لما قبل الانتخابات، مع التزام بعضها بتشكيل التحالفات. وأشار في هذا السياق، إلى أنه تم في ١ شباط/فبراير توقيع اتفاق بين أربعة أحزاب سياسية (الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، وحزب التقارب الديمقراطي، وحزب الوحدة الوطنية، واتحاد التغيير). وبالإضافة إلى

ذلك، شاركت في الانتخابات أيضاً أحزاب سياسية مشككة حديثاً وهي (حركة التناوب الديمقراطي، ومجلس الشعب المتحد، والحزب الديمقراطي لغينيا - بيساو، والجهة الوطنية للإنقاذ الوطني). وذكر أيضاً أن الأحزاب السياسية وقعت في ١٤ شباط/فبراير، على ميثاق الاستقرار ومدونة قواعد السلوك للانتخابات، امتثالاً لاتفاق كوناكري.

٤٤ - وبانتظار الولاية الجديدة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، التي سيعتمدها مجلس الأمن في ٢٨ شباط/فبراير، والتي ستنظر في توصية الأمين العام بشأن انسحاب المكتب التدريجي وخروجه بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، قام نائب الممثل الخاص بإبلاغ أعضاء المجلس بأنه، رهنا بإقرار الولاية الجديدة، سيشرع المكتب بتخطيط الانتقال والتنفيذ والرصد على نحو شامل، بالتعاون الوثيق مع الشركاء المعنيين، بما في ذلك السلطات الوطنية. وناشد بأن تنص الولاية المقبلة على تمكين المكتب من دعم تنفيذ الإصلاحات المؤسسية اللازمة وتعزيز الحوار والمصالحة بين الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني.

٤٥ - وذكر نائب الممثل الخاص أن الانتخابات التشريعية المقبلة ستكون معلماً سياسياً هاماً، مضيفاً أنها لم تكن أبداً تحدياً في البلد، ولكن المشاكل كانت تنشأ في الماضي خلال فترة ما بعد الانتخابات. وذكر أيضاً أنه على الرغم من أهمية توقيع ميثاق الاستقرار، فإن قيام البرلمان والحكومة في المستقبل بتنفيذ أحكامه في الوقت المناسب في التشريعات والسياسات سيكون أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الإصلاحات العاجلة اللازمة في البلد.

٤٦ - واختتم نائب الممثل الخاص بيانه بالإعراب عن امتنانه للمجموعة الخماسية لدعمها القيم ومساهماتها في عملية الاستقرار وبناء السلام. وأضاف أن الإنجازات التي تحققت لم تكن لتحقيق لولا دعم مجلس الأمن للسلام المستدام في غينيا - بيساو.

اللقاء مع المجموعة الخماسية

٤٧ - أثناء تناول طعام الإفطار في ١٦ شباط/فبراير، أجرت بعثة مجلس الأمن تبادلاً للآراء مع ممثلي المجموعة الخماسية بشأن البيئة السياسية الحالية وتوقعاتهم للانتخابات التشريعية والرئاسية وتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو ودور بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، وكذلك الإصلاحات المتوقعة التي ستلي الانتخابات. وأثنى السيد ندونغ إمبا على المجموعة لجهودها المستمرة لدعم العملية السياسية في البلاد.

٤٨ - وأبرز أعضاء المجموعة الخماسية القضايا الرئيسية التي تهمهم. وذكر أن الأزمات السياسية المتكررة التي تواجه غينيا - بيساو كانت نتيجة لعدد من المشاكل، بما في ذلك عدم الثقة العميق بين الجهات الفاعلة الوطنية وهشاشة مؤسسات الدولة. وأشاروا إلى أن العملية الانتخابية قد بدأت بشكل جيد لكنها واجهت تحديات تقنية ومالية. ومع ذلك ستجري الانتخابات في موعدها. وأضافوا أن الانتخابات لن تحل الأزمة السياسية التي تؤثر على البلد دون إجراء الإصلاحات اللازمة.

٤٩ - وأشار أحد أعضاء المجموعة الخماسية إلى أن المشكلة الرئيسية التي تواجه غينيا - بيساو تتمثل في تفشي الفساد واختلاف الآراء السياسية والتفسيرات الدستورية/الإصلاح. ولاحظ العضو اختلاف وجهات النظر/تفسير الدستور بين أصحاب المصلحة السياسيين. وقام عضو آخر في المجموعة

بوصف الحالة الراهنة في البلد بأنها هادئة بسبب وجود بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في قوات غينيا - بيساو، وأشار إلى أن البلدان المساهمة بقوات تواجه تحديات في التمويل. ورحبت المجموعة بالرسالة الواضحة التي وجهها مجلس الأمن إلى الجهات الفاعلة في غينيا - بيساو، وأكدت على ضرورة استمرار الدعم من المجتمع الدولي.

٥٠ - ورداً على الاستفسارات، قدم أحد أعضاء المجموعة الخماسية تقريراً عن التحديات المتعلقة بنوعية المعلومات التي تنشرها وسائل الإعلام الرسمية والخاصة وشبكات التواصل الاجتماعي قبل الانتخابات التشريعية، التي يشكك بعضها في مصداقية العملية الانتخابية. ولمعالجة ذلك، ذكر العضو أن مدونة قواعد السلوك تتطلب من الشبكات الإعلامية والقنوات الإذاعية دعم الانتخابات وعدم نشر خطاب سلبى. وفي هذا الشأن، قام نائب الممثل الخاص للأمين العام بإبلاغ بعثة مجلس الأمن بأن المكتب، يقوم من خلال صندوق بناء السلام، بتنفيذ عدة مشاريع تتعلق ببناء قدرات العاملين في وسائل الإعلام. وأشار أحد الأعضاء إلى أنه من بين ٥٠ حزبا سياسيا في البلد، لا يشارك في الانتخابات التشريعية إلا ٢١ حزبا، وبعضها لم يكن يتنافس على الصعيد الوطني. وفيما يتعلق بالمراقبة الدولية، أفادت المجموعة بأن الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تنوي إيفاد بعثات، بينما سيرسل الاتحاد الأوروبي خبيرين.

اللقاء مع رئيس الجمعية الوطنية ورؤساء الأحزاب السياسية في البرلمان

٥١ - في ١٦ شباط/فبراير، التقت البعثة برئيس الجمعية الوطنية، سيريانو كاساما، يرافقه مدير مكتب مجلس الوزراء، عثمان سائها، ورؤساء الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، أي الحزب الأفريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر، وحزب التجديد الاجتماعي، وحزب التقارب الديمقراطي، وحزب الديمقراطية الجديد والاتحاد من أجل التغيير.

٥٢ - وذكر السيد ندونغ إمبا في ملاحظاته الافتتاحية أن عام ٢٠١٩ كان عاما حرجا بالنسبة لغينيا - بيساو. وأفاد بأن مجلس الأمن يزور البلد للتأكد من إجراء الانتخابات التشريعية في ١٠ آذار/مارس والانتخابات الرئاسية في وقت لاحق من عام ٢٠١٩، وأعرب عن أمله في احترام مدونة قواعد السلوك وميثاق الاستقرار الموقعين مؤخرا. وقال أيضاً إن المجلس يراقب الوضع عن كثب وسيتبادل الآراء مع أصحاب المصلحة الوطنيين.

٥٣ - ورحب رئيس البرلمان بالوفد، مشيراً إلى أن الزيارة هي الثانية التي يقوم بها مجلس الأمن إلى البلد خلال الهيئة التشريعية الحالية. وقدم وصفا للتطورات السياسية التي أفضت إلى إنهاء الأزمة السياسية، باستئناف الجمعية الوطنية، وتعيين رئيس الوزراء التوافقي الذي تتمثل مهمته الرئيسية في تنظيم انتخابات تشريعية نزيهة وشفافة. وأشار إلى أن العملية الانتخابية تواجه العديد من المشاكل، لا سيما فيما يتعلق بعملية تسجيل الناخبين. وأبلغ البعثة بأن قاعدة البيانات الانتخابية تواجه تلك المشاكل في أعقاب قرار المدعي العام بتعليق أنشطة مكتب الدعم الفني للعملية الانتخابية وطرده الخبراء النيجيريين المرتبطين بالتسجيل. وبعد صدور قرار من محكمة العدل العليا يسمح باستئناف أنشطة مكتب الدعم الفني، لم يعد بإمكان الخبراء استرداد العمل الذي تم بالفعل، بما في ذلك بيانات بعض الناخبين المسجلين. وعلى الرغم من هذه النكسة، فقد تم الانتهاء من تسجيل الناخبين ويجري تصحيح الحالات الشاذة التي تم تحديدها.

وناشد المجلس مساعدة البلد في تعبئة الموارد المالية للانتخابات. وذكر أن المحكمة أقرت قائمة الأحزاب السياسية الـ ٢١ التي تتنافس في الانتخابات التشريعية.

٥٤ - وفيما يتعلق بالاحتجاجات الطلابية الأخيرة، ذكر رئيس البرلمان أن بعض الأحزاب السياسية قد استغلت هذا الوضع، ودفعت ببعض الأفراد إلى التسلسل إلى الاحتجاجات فحاصروا الطرق وقاموا بتخريب المركبات وارتكبوا أعمال عنف أخرى ضد المدنيين. وأضاف أنه نتيجة لذلك، أصيبت المدينة بالشلل حتى قامت الشرطة باتخاذ الإجراءات اللازمة. ووصف تلك الأفعال بأنها محاولات لعرقلة إجراء الانتخابات التشريعية. وأعرب في هذا الصدد، عن أسفه لشغور منصب وزير الداخلية، وهو منصب في غاية الأهمية لضمان أمن الانتخابات. كما أشار إلى أهمية التزام المجتمع الدولي باليقظة، بالنظر إلى أن بعض الجهات الفاعلة لا ترغب في إجراء الانتخابات في ١٠ آذار/مارس.

٥٥ - وفيما يتعلق بالتخفيض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، أعرب رئيس البرلمان عن أمله في أن تتم إعادة تشكيله بعد انتهاء الانتخابات، مضيفاً أنه ينبغي تعزيز المكتب لتمكينه من مواصلة العمل لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في غينيا - بيساو.

٥٦ - وردا على أسئلة أعضاء بعثة مجلس الأمن، أشار رئيس البرلمان إلى أن قانون المساواة بين الجنسين قد نوقش لمدة شهر قبل إقراره. وذكر أنه ليس في الجمعية الوطنية في الوقت الحالي، إلا ١٤ في المائة من النساء، معرباً عن أمله في أن يصبح المعدل، مع التشكيل التالي للهيئة التشريعية، ٤٠ في المائة. وأبلغ البعثة أيضاً بأن المرأة في غينيا - بيساو، تضطلع بدور هام في تحقيق السلام. وقدم وصفاً للزيارة التي قام بها وفد من البرلمانيات إلى جميع أنحاء البلد للمساعدة في جذب النساء وإشراكهن في العملية السياسية/التشريعية. وفيما يتعلق بالترابط السياسي والاقتصادي، أشار إلى أنه على الرغم من أن البرلمان هو المؤسسة التي تجري فيها صياغة القوانين وإصدارها، فإن ولاية الحكومة تتمثل في حكم البلد وتهيئة الظروف اللازمة لتوفير الخدمات الأساسية للسكان ومعالجة احتياجات التنمية. بيد أنه ذكر أنه خلال أربع سنوات، شهد البلد سبع حكومات، وبالتالي فإن عدم الاستقرار السياسي لا يمكن أن يتيح للحكومة إحراز تقدم. وفيما يتعلق بميثاق الاستقرار ومدونة قواعد السلوك، أعرب عن أمله في أن تعمل الأحزاب السياسية على الوفاء بهما واحترامهما. بيد أنه أعرب عن قلقه من أن بعض الأحزاب السياسية قد لا تفي بالتزاماتها، مضيفاً أن ذلك لن يكون لأول مرة.

٥٧ - وبعد انضمام قادة الأحزاب السياسية إلى المناقشات، أكد السيد ندونغ إمبا أن عام ٢٠١٩ كان عامًا حرجًا بالنسبة لغينيا - بيساو، وشدد على ضرورة احترام موعد الاقتراع في ١٠ آذار/مارس تليه الانتخابات الرئاسية في العام نفسه، وفقاً للإطار القانوني. ودعا الأحزاب السياسية إلى الوفاء بالتزاماتها وتجنب المزيد من عدم الاستقرار المؤسسي. واختتم بالقول إن مجلس الأمن سيواصل متابعة التطورات في البلد عن كثب.

٥٨ - ورحب زعيم الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي، دومينغوس بيريرا، بالوفد وأعرب عن تقديره لما يقوم به من زيارات منتظمة. وأعرب عن أمله في أن يعود مجلس الأمن قريباً من أجل أن يشهد التطورات الإيجابية التي تحققت في غينيا - بيساو لا من أجل أن يذكر الأحزاب بتنفيذ التزاماتها الدستورية والوفاء بها. وأشار إلى أن الأحداث الأخيرة أظهرت أن بعض الجهات الفاعلة يهدف إلى عرقلة

إجراء الانتخابات التشريعية. وطمأن المجلس باستعداد حزبه لأداء دوره في كفالة أن تسود الديمقراطية، مشيراً إلى أن حزبه قد أتم زوراً بأنه يقف وراء المشاكل التي ظهرت خلال العملية الانتخابية وبالسيطرة على الحكومة.

٥٩ - وصرح ممثل حزب التجديد الاجتماعي، خورخي مالو، بأن البلد يجتاز المرحلة الأخيرة من العملية المفوضية إلى الانتخابات التشريعية. وقال إن الحكومة الحالية جاءت ثمرة اتفاق بين الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي وحزبه. وأوضح أن حزبه لا يتهم الحزب الأفريقي بالسيطرة على الحكومة، لكنه أشار إلى أن رئيس الوزراء ووزير الإدارة المناطقية المكلفين بعملية تسجيل الناخبين المطعون فيها ينتميان إلى هذا الحزب نفسه. وأضاف أن حزبه لا يطلب سوى توضيح سبب الاختلاف (٢٠٠٠) في عدد الناخبين المسجلين في عام ٢٠١٨، وهو أقل بكثير مما كان عليه في عام ٢٠١٤. وفيما يتعلق بموعد الانتخابات، أبلغ الممثل البعثة أنه لا يوجد أي حزب سياسي مسؤول عن تحديد الموعد، مضيفاً أنه يحدّد بموجب مرسوم رئاسي بالتشاور مع الأحزاب، وأن حزبه جاهز للمنافسة في الانتخابات المقبلة، على الرغم من المخالفات، مشيراً إلى أنه وقع ميثاق الاستقرار بعد تعديله ليشمل شرطاً بشأن ضرورة نشر تقرير التدقيق وتصويب قائمة الناخبين المسجلين بإضافة أسماء الناخبين الناقصة. وأخيراً، قال إنه لا مصلحة لحزبه في أن يقبل الرئيس الحكومة الحالية بسبب هذه المخالفات.

٦٠ - وقال زعيم حزب الديمقراطية الجديدة، مامادو يايا ديالو، إنه ليس ثمة انتخابات مثالية، مشدداً على أن تحديد موعد ١٠ آذار/مارس لإجراء الانتخابات التشريعية لا يتفق مع قانون الانتخابات، مضيفاً أن هذا التاريخ تم التوصل إليه بتوافق الآراء بين الأحزاب السياسية. وذكر أن حزبه سيكون جاهزاً للمنافسة في الانتخابات إذا ما سُويت المشاكل المتصلة بقائمة الناخبين المسجلين. وأكد على أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة معرباً عن أمله في أن تؤدي إلى تأسيس هيئة تشريعية أوسع تمثيلاً ولا ترضخ للضغوط الخارجية. وأشار إلى أنه سيكون بوسع المشرعين الجدد، بعد الانتخابات، استعراض جميع قوانين الحكومة، ولا سيما قانون الانتخابات والدستور، اللذين يمنحان الرئيس، غير المنتخب من قبل الشعب، الحق في إقالة رئيس الوزراء. وخلص إلى أن المشاكل التي تواجه غينيا - بيساو بدأت بُعيد اجتماع المائدة المستديرة "نيرا رانكا" الذي حشد التمويل للحكومة. واختتم كلامه بمناشدة المجتمع الدولي احترام نتائج المائدة المستديرة ودفع الأموال التي تم التعهد بها.

٦١ - وأبلغ زعيم الاتحاد من أجل التغيير، السيد ريغالا، بعثة مجلس الأمن أن حزبه وقع ميثاق الاستقرار ومدونة قواعد السلوك والتزم باحترامهما احتراماً كاملاً. وأبرز ضرورة قيام البلد بإجراء الانتخابات التشريعية في موعدها بالرغم من التحديات التي اعترضت عملية تسجيل الناخبين، وأعرب عن قلقه من وجود أياد خفية تحاول عرقلة إجراء الانتخابات. وفيما يتعلق بالنظام شبه الرئاسي المعمول به، قال إنه ينبغي للرئيس، إلى جانب حقه في إقالة الحكومة، التشاور مع الحزب السياسي ذي الأغلبية البرلمانية لاقتراح مرشح لشغل منصب رئيس الوزراء، مضيفاً أن الحكومة تُعتبر غير دستورية إذا لم يكن هذا المرشح من حزب الأغلبية. وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، فقد ارتأى السيد ريغالا أن يظل مفتوحاً تفادياً لخسارة المكاسب التي تحققت حتى الآن، موصياً بأن يعاد تشكيله بطريقة تساعد الحكومة على إجراء الإصلاحات الضرورية. واقترح أن تتم عملية إعادة التشكيل بعد تنصيب حكومة جديدة. كما ارتأى أن تولى الأمم المتحدة الكثير من الاهتمام للتصدي لآفة الاتجار

بالمخدرات والجريمة المنظمة في دولة هشة كغينيا - بيساو. وأشار إلى أن أي حكومة تستهدف مكافحة الفساد سوف تلقى معارضة.

الاجتماع مع رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية

٦٢ - أشار رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية، خوسيه بيدرو سامبو، إلى أن يوم ١٦ شباط/فبراير هو موعد بدء الحملة الانتخابية. وأبلغ بعثة مجلس الأمن أن المواد الانتخابية الحساسة، من قبيل بطاقات الاقتراع ونماذج النتائج، ستصل إلى بيساو في ٢٣ شباط/فبراير، وأن الجلسة العامة للجنة، التي شارك فيها ممثلون عن الأحزاب السياسية والمجلس الوطني للإعلام والرئاسة والحكومة، اجتمعت واستكملت القرعة المتعلقة بترتيب أسماء الأحزاب على بطاقات الاقتراع، وقررت تخصيص وقت للبت الإذاعي للأحزاب ووافقت على شكل ورقة الاقتراع.

٦٣ - وأشار السيد سامبو أيضًا إلى أنه تم إطلاق حملة للتربية المدنية في ٩ شباط/فبراير تضم ١٠٠٠ منشط مدني في الميدان، وأن اللجنة الانتخابية الوطنية تبث فقرات إذاعية على محطات الإذاعة المحلية. وذكر أن الدورات التدريبية التي تستمر كل منها لمدة يومين لفائدة رؤساء مراكز الاقتراع وأمنائها بدأت في ١٦ شباط/فبراير وسوف تستمر حتى ٢ آذار/مارس، حيث سيبدأ تدريب الموظفين وعناصر الحماية. وأعرب عن قلقه إزاء حالة الترتيبات الأمنية، لكنه أعرب عن تقديره لتعيين وزير داخلي جديد في اليوم السابق هو الذي سيحاور اللجنة وجهاً لوجه.

٦٤ - وردا على مختلف الأسئلة التي طرحها أعضاء مجلس الأمن، ذكر السيد سامبو أن مكتب الدعم الفني للعملية الانتخابية، المسؤول عن تسجيل الناخبين، يعمل على المسائل ذات الصلة بقائمة الناخبين. ونظرًا لوجود مهلة قانونية لإجراء التصويبات وعرض الادعاءات فيما يتصل بقائمة الناخبين، لذا فمن الممكن أن تتغير هذه القائمة خلال تلك الفترة. وأشار إلى احتمال أن تؤدي هذه التغييرات إلى زيادة في عدد الناخبين المسجلين في القائمة التي ستُسلّم نسختها النهائية، بعد إجراء التصويبات، إلى اللجنة الانتخابية الوطنية التي قال إنها لا تواجه أي مشاكل لوجستية. وذكر أن البرتغال تقوم بإنتاج المواد الحساسة المتبقية التي سوف تصل في الموعد المحدد. وفيما يتعلق بالموارد المالية، أشار إلى وجود ثغرة مالية تتصل بالعديد من الأنشطة الانتخابية التي ينبغي للحكومة أن تمولها، إلا أن الحكومة تواجه حاليًا صعوبات مالية تحول دون قيامها بذلك.

٦٥ - وأشار السيد سامبو إلى أنه كان ينبغي إجراء الإصلاحات الانتخابية بعد توقيع اتفاق كوناكري وقبل إجراء الانتخابات، إلا أن ذلك لم يحدث، ولذا يجب إجراء هذه الإصلاحات في المستقبل، كما يتعين تعديل عدد المقاعد في كل دائرة انتخابية، بما يتناسب وعدد السكان، مشيرًا إلى مثالين على ذلك هما الدائرة ١ التي يبلغ عدد سكانها يبلغ عدد سكانها ٦٠٠٠٠ نسمة، والدائرة ٢٩ التي يبلغ عدد سكانها ١٧٠٠٠ نسمة، واللذان لهما ثلاثة مقاعد في الجمعية الوطنية. وأضاف قائلاً إن هذا لن يؤثر على مصداقية الانتخابات الحالية. وفيما يتعلق بقانون تكافؤ الجنسين، أشار أيضًا إلى أنه لن يؤثر تأثيرًا مباشرًا على مشاركة الأحزاب، وإنما ستترب عليه عقوبات مالية. وذكر أن محكمة العدل العليا زودت اللجنة بأسماء الأحزاب التي تلي بالفعل الشروط القانونية وأن اللجنة ستنتشر، في ١٨ شباط/فبراير، هذه الأسماء في وسائل الإعلام. وأضاف قائلاً إن اللجنة تجتمع بانتظام مع الأحزاب السياسية التي سمحت لها المحكمة بالظعن في الانتخابات، وإن ٢٤ حزبًا، من بين الأحزاب المسجلة قانونيًا، قدم قوائمها إلى المحكمة

التي صادقت على ٢١ قائمة منها، متوقعًا عدم ظهور أي مشاكل في هذا الصدد. وأخيراً، قال إن نتائج الانتخابات (المؤقتة) ستُنشر بعد ٤٨ ساعة من انتهاء الاقتراع.

الاجتماع مع نائب رئيس المحكمة العليا

٦٦ - عقب الاجتماع مع رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية، التقت بعثة مجلس الأمن بنائب رئيس محكمة العدل العليا، روي نييني، نظرا لغياب رئيس المحكمة، الذي كان في مهمة رسمية.

٦٧ - ورحب السيد نييني بالوفد وأكد من جديد استعداداه لقبول أي نصيحة من شأنها النهوض بعملية السلام في غينيا - بيساو. ودعا أعضاء الوفد إلى مواصلة دعم البلد خلال الفترة الانتخابية وما بعدها، مشيراً إلى أن الانتخابات لم تحل أبداً الأزمات المؤسسية في البلاد. وأبلغ البعثة بأن القضاء مؤسسة مستقلة، مشيراً إلى عدم وجود محكمة دستورية في غينيا - بيساو، ولذا فإن محكمة العدل العليا هي التي تمارس مهامها. وأوضح أن المحكمة العليا لها ولاية إدارية على العملية الانتخابية، مضيفاً أن جميع الأحزاب السياسية التي تعترم التنافس في الانتخابات مطالبة بتقديم ترشيحاتها إلى المحكمة العليا للتحقق منها. وفي حالة حدوث أي مخالفات، تقوم المحكمة العليا بإبلاغ رئيس الحزب السياسي المعني وتطلب من الحزب تصحيحها. وبعد أن تستكمل الجلسة العامة للمحكمة عملية التحقق، ستوضع قائمة مؤقتة بأسماء المرشحين التي يتمثل الغرض منها في إطلاع المرشحين على مدى استيفائهم للشروط القانونية من عدمه. ومن ثم تنشر الجلسة العامة للمحكمة العليا القائمة النهائية وترسلها إلى اللجنة الانتخابية الوطنية لإدراجها في الانتخابات. ولا يمكن قبول أي شكاوى بعد نشر القائمة النهائية.

٦٨ - وأشار السيد نييني إلى أن المحكمة العليا في غينيا - بيساو هي أعلى محكمة للاستئناف في النظام القضائي لغينيا - بيساو. وأضاف قائلاً إن رئيس قضاة (المحكمة العليا) ونائبه يُنتخبان من جانب المجلس الأعلى للقضاء، وهو أحد الأجهزة التنفيذية - الإدارية للمحكمة العليا، الذي يتألف من القضاة المستشارين ويرأسه كبير القضاة. كما أشار إلى وجود ثلاث دوائر هي الدائرة الجنائية والدائرة المدنية والاجتماعية والدائرة الإدارية. وفيما يتعلق بدور المحكمة في التحقق من مرشحي الأحزاب السياسية لأي انتخابات أو تدخلها في خلافات بشأن نتائج الانتخابات، أبلغ البعثة أن بإمكان المرشحين الطعن في النتائج أولاً، من خلال لجان المناطق. وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، يمكن للمرشحين المتضررين التقدم إلى اللجنة الانتخابية الوطنية، التي يُنتظر منها التحقق من قانونية الادعاءات. وإذا كان المرشحون غير راضين عن القرار عند هذا المستوى، فيمكنهم عندئذٍ الطعن أمام المحكمة، مع الانتباه إلى تقديم الطعن ضمن المهلة الزمنية المحددة لذلك. وأوضح أن قرار المحكمة نهائي. وفيما يتعلق بتدخل المحكمة في وقف عملية تسجيل الناخبين، ذكر أن اللجنة تقوم بإحالة القضية إلى المحكمة، نظراً للخلافات القائمة بين الأحزاب السياسية، والتي تبتُّ فيها، بصفتها مؤسسة مستقلة، بكل حيادية.

٦٩ - وفيما يتعلق بمسألة احترام الأحزاب السياسية لقانون تكافؤ الجنسين، أشار السيد نييني إلى أن محكمة العدل العليا دعت الأحزاب السياسية إلى إدراج النساء في قوائم مرشحيها على أساس الحصة البالغة نسبتها ٣٦ في المائة. وأقر بأن عدداً قليلاً من النساء يعمل في حقل السياسة في غينيا - بيساو، مما يجعل من الصعب على الأحزاب السياسية استيفاء هذا المطلب، واستدرك بالقول إن بعض الأحزاب تجاهلته عمداً. وذكر أن المحكمة ستكون صارمة مع الأحزاب السياسية بشأن مسألة التكافؤ في الانتخابات المقبلة، لأن هذه الأحزاب سيكون لديها متسع من الوقت لتشجيع النساء على المشاركة فيها.

٧٠ - وفيما يتعلق بالانتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، فقد طمأن السيد نيينه الوفد بوجود الكفاءات اللازمة في المحاكم في غينيا - بيساو، مضيئاً أن هناك تدابير قائمة لمواجهة هذه المشكلة. وأكد أن النيابة العامة ستقوم بالتحقيق في أي قضية تطرح عليها، لتحيلها بعد ذلك إلى قاضٍ للمحاكمة فيها، كما يمكنها أيضاً عرض القضية على الدائرة الجنائية التابعة لمحكمة العدل العليا.

الاجتماع مع رؤساء الأحزاب السياسية غير الممثلة في البرلمان

٧١ - التقت بعثة مجلس الأمن، عقب اجتماعها مع نائب رئيس محكمة العدل العليا، بممثلي الأحزاب السياسية غير الممثلة في الجمعية الوطنية، بما في ذلك الحركة الديمقراطية البديلة، والحركة الغينية الديمقراطية، والحركة الديمقراطية الغينية، والمؤتمر الوطني الأفريقي لغينيا - بيساو، ومقاومة غينيا - بيساو - حركة بافاتا، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، والحركة الوطنية، وحزب الوسط الديمقراطي، والحزب الديمقراطي للتنمية.

٧٢ - وفي بداية الاجتماع، أشار السيد ندونغ مبا إلى أن الهدف من زيارة أعضاء مجلس الأمن هو توجيه رسالة دعم للأحزاب السياسية والسلطات وتشجيعها على إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد في ١٠ آذار/مارس والانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩، وكذلك حثها على احترام ميثاق الاستقرار ومدونة قواعد السلوك اللتين وُقعتا مؤخراً. وقال إن العديد من ممثلي الأحزاب نددوا بالمخالفات التي صودفت خلال عملية تسجيل الناخبين، مشيرين إلى التباين الكبير بين عدد الناخبين المسجلين لعام ٢٠١٩ وعددهم لعام ٢٠١٤. وناشد البعض المجلس بأن يدعم طلبهم بنشر تقرير المراجعة الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بشأن عملية تسجيل الناخبين، فيما دعا البعض الآخر المجلس إلى المساعدة في كفاءة شمولية الانتخابات واستيفائها للمعايير الدولية، مضيئاً أنه إذا لم تلب هذه المعايير، فإن الأحزاب السياسية الأصغر سوف تتأثر سلباً جراء ذلك. ونوقشت أيضاً مسائل أمن المرشحين وموارد الحملات والتغطية الإعلامية للحملات. وأشار عدة ممثلين إلى التحديات المحتملة خلال فترة ما بعد الانتخابات.

٧٣ - وأشار السيد ندونغ مبا إلى المسائل المثارة وذكر أن القضية المتعلقة بالتباين في عدد الناخبين أثرت في العديد من الاجتماعات التي عقدتها البعثة في بيساو، وأوضح آراء مجلس الأمن من حيث ضرورة أن تعكس قائمة الناخبين المسجلين الواقع وأن تُتخذ التدابير الكفيلة بتصحيح أي تفاوتات. وحث الأحزاب السياسية على الانتظار حتى تكمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مراجعتها. وأخيراً، حث جميع الأحزاب السياسية على المشاركة الكاملة في الانتخابات المقبلة في ١٠ آذار/مارس ومن ثم الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩، معرباً عن أمله في أن تساعد تلك الانتخابات على فتح صفحة جديدة من الاستقرار في البلاد.

الاجتماع مع منظمات المجتمع المدني واللجنة التنظيمية للمؤتمر الوطني

٧٤ - اجتمعت بعثة مجلس الأمن بممثلي المجتمع المدني، وأشار عدة ممثلين إلى أن مواطني غينيا - بيساو يتوقون إلى التغيير. فيما حث ممثلون آخرون الأمم المتحدة، إدراكاً منهم بأن الأمر يعود لمواطني غينيا - بيساو في تغيير بلدهم، على "عدم التخلي" عن غينيا - بيساو. وفيما يتعلق بالانتخابات، أعرب العديد من الممثلين عن رغبتهم في إجراء انتخابات سلمية، فيما أشار البعض إلى توقيع ميثاق الاستقرار ومدونة قواعد السلوك باعتباره يشكل خطوة إيجابية في هذا الصدد. كما أعرب البعض الآخر

عن قلقهم إزاء المخالفات المتعلقة بعملية تسجيل الناخبين وطالبوا بأن تواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم لكي تتكامل الانتخابات بالنجاح. ودعا العديد من ممثلي المجتمع المدني المجتمع الدولي إلى توفير الدعم بما يكفل إقامة حكومة مستقرة بعد الانتخابات، فيما ناشد بعضهم المجتمع الدولي بأن يدعم غينيا - بيساو في تعزيز مراقبتها للحدود البحرية. وأشار عدة متكلمين إلى ضرورة إصلاح الخدمات العامة وقوانين الأحزاب السياسية وقطاعات الأمن والدفاع والعدالة، في حين دعا البعض الأمم المتحدة إلى النظر في تيسير عمليات الإصلاح. ونوقشت أيضاً المظاهرة العامة التي جرت في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، وتحولت إلى مظاهرة عنيفة، والمناخ السياسي الحالي، وجهود المصالحة الوطنية، ودور النساء والشباب. وناشد بعض ممثلي المجتمع المدني المجلس بأن ينظر في استعراض ورفع الجزاءات المفروضة على ١٠ ضباط عسكريين بعد انتهاء الانتخابات.

٧٥ - وشكر الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة والمشارك في قيادة البعثة، كاكو ليون أدوم، منظمات المجتمع المدني على أدوارها المختلفة في الخطاب الاجتماعي والسياسي وإسهاماتها في العملية الديمقراطية، وشجعها على الاستمرار في المشاركة، مشيراً إلى أن مواطني غينيا - بيساو يضطلعون بالدور الرئيسي في المساعدة على إحداث تغيير وتجاوز الأزمة السياسية. كما شجع على مشاركة النساء والشباب في الخطاب السياسي.

الاجتماع مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين

٧٦ - تبادلت البعثة الآراء، خلال غداء عمل، مع فريق الأمم المتحدة القطري، في اجتماع ترأسه نائب الممثل الخاص للأمين العام لغينيا الاستوائية، بصفتها المنسق المقيم. وحضر الاجتماع ممثلو منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والبنك الدولي ومكتب مفوضية حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مدججان في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.

٧٧ - وذكر المنسق المقيم أن الغرض من الاجتماع يتمثل في إجراء محادثة بشأن التطورات في غينيا - بيساو. وأفاد بوجود ١٠ من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في غينيا - بيساو وأن برامج هذه الكيانات تتجسد في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، مضيفاً أن التخطيط للمرحلة المقبلة من إطار الأمم المتحدة للمساعدة في مجال الشراكات من المتوقع أن يبدأ في عام ٢٠٢٠، وأن الوقت قد حان لإعادة تحديد أولويات غينيا - بيساو وتكييف الأنشطة التي ستنفذها الأمم المتحدة في المستقبل. وتوقع بأن تفضي فترة ما بعد الانتخابات إلى تحقيق الاستقرار، الأمر الذي سيمكّن الأمم المتحدة من إقامة شراكة مع الحكومة الجديدة عندما تستعرض مجالات الأولوية لهذا البلد، لا سيما الإصلاحات الشديدة الأهمية الضرورية في قطاع الخدمات العامة.

٧٨ - وأوضح المنسق المقيم أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يقوم على الركائز الأربع التالية: (أ) توفير الدعم لمؤسسات الدولة بهدف تعزيز الاستقرار وسيادة القانون والمشاركة الديمقراطية؛ و (ب) النمو الاقتصادي، والتشجيع المتواصل على الحد من الفقر، وتوفير الوظائف اللائقة، والأمن الغذائي، والتحويل الهيكلي للاقتصاد؛ و (ج) كفاءة وصول الفئات المهمشة والضعيفة إلى الخدمات

الأساسية بصورة عادلة ومستدامة واستخدامها (الصحة، والتغذية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمياه، والإصحاح والنظافة، والتعليم، وحماية الجودة)؛ و (د) دعم المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تعزيز التنمية المستدامة للبيئة، والموارد الطبيعية، وإدارة المخاطر، والوقاية من الكوارث.

٧٩ - وأفاد ممثل اليونيسيف بأن هذه الوكالة قدمت مساعدات في قطاع الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة، والتغذية، والمياه والإصحاح، وفيروس نقص المناعة البشرية، والتعليم، فضلاً عن تعاونها مع ست وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة على تنفيذ برامج هذه الوكالات. وأشار الممثل إلى أن تكرار إضراب المعلمين طرح، كما قيل، تحديات كبيرة تتعلق بما تقدمه اليونيسيف لقطاع التعليم من دعم ومساعدات. ومع ذلك، قدمت الوكالة الكتب المدرسية وبيّرت توزيعها وتشبيد مدارس جديدة. وفيما يتعلق بالصحة، دعمت اليونيسيف تحصين الأطفال، فقد سجلت تغطية بنسبة ٨٠ في المائة من السكان المستهدفين. كما أنها قدمت الدعم بهدف الحد من عدد وفيات المواليد، نظراً للارتفاع الملحوظ في معدلات وفيات الأطفال في غينيا - بيساو. ودعمت الوكالة أيضاً ٤٠٠٠ أخصائي صحي في المجتمعات المحلية في توفير خدمات الرعاية الصحية في المناطق النائية. وكذلك أصلحت ٦٤ مركزاً للرعاية الصحية على مدار العامين الماضيين، وواصلت تقديم الخدمات المجتمعية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وإيلاء الاهتمام بقضايا حماية الطفل، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. كما يسرت اليونيسيف جمع بيانات الأسر المعيشية فيما يتعلق بالتنمية البشرية في سياق أهداف التنمية المستدامة.

٨٠ - وأبلغ ممثل البنك الدولي بعثة مجلس الأمن أن مكتبه افتتح في بيساو منذ ما يقرب من عامين ونصف، مشيراً إلى أن عملياته تركز على أنشطة القطاع العام، وهي دعم الميزانية، وخدمات الطاقة، والرعاية الصحية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وذكر الممثل أنه تم حتى الآن استثمار نحو ٢١٥ مليون دولار. وأن اقتصاد غينيا - بيساو تراجع في عام ٢٠١٨ إلى ٣,٨ في المائة، من ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٧. ويعزى هذا التراجع إلى الانخفاض الكبير في إنتاج جوز الكاجو وإلى هبوط طراً على أسعاره العالمية. كما انخفضت الإيرادات الضريبية بنسبة ١,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغ معدل التضخم ١,٢ في المائة سنوياً. وأضاف يقول إن الوضع المالي للحكومة ضعيف بوجه عام وإن البنك الدولي يعمل على دعم الإصلاحات في إدارة المالية العامة، والتسجيل الجمركي، وتحصيل الضرائب، وإعداد الموازنة. وذكر أيضاً أنه يجري تقديم الدعم للإصلاحات في قطاع الطاقة لتحسين قدرته على توليد الطاقة وكفالة الإدارة الكفؤة لهذا القطاع واستدامته.

٨١ - وأبرز ممثل برنامج الأغذية العالمي ضرورة تحقيق الاستقرار في البلد. وقال إن مؤسسات الدولة لا تزال ضعيفة للغاية وتحتاج إلى الدعم لتعمل بصورة فعالة وكفؤة، وإن البرنامج يقدم مساعدات في مجال التغذية، نظراً لما قيل عن انخفاض مستوى التغذية منخفض في البلد. وذكر أن البرنامج يدعم، في هذا الصدد، الجهود المبذولة من أجل تحسين الأمن الغذائي والغذائي من خلال تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية ومن خلال برنامجه للتغذية المدرسية المطبق في المدارس العامة، الذي أدى إلى زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس بنسبة تتراوح من ٥٥ في المائة إلى ٦٠ في المائة. وفي المجموع، شمل البرنامج ٨٠٠ مدرسة واستفاد منه نحو ١٨٠٠٠٠ طفل. وإجمالاً، استفاد حوالي ١٨ في المائة من سكان غينيا - بيساو من الدعم التغذوي. وأشار ممثل البرنامج إلى الأمراض المرتبطة بالتغذية (مثل داء السكري وسوء التغذية) التي

تم الإبلاغ عنها في البلد. ولذلك فقد شرع البرنامج في وضع آليات لتعزيز الاستدامة في بعض مجالات الأنشطة من خلال التدريب وإجراء تغييرات في السياسات العامة وفي العادات الغذائية.

٨٢ - وأشار ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى عمل المفوضية المتعلق بحماية اللاجئين وقبولهم في غينيا - بيساو. وقال إن الوكالة تعمل على التوصل إلى حل دائم للاجئين السنغاليين في البلد البالغ عددهم نحو ١٠.٠٠٠ لاجئ. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، مُنح ٧.٠٠٠ من هؤلاء اللاجئين الجنسية في غينيا - بيساو عقب التوقيع على مرسوم رئاسي في هذا الخصوص. وذكر أنه يجري العمل حالياً على تجهيز معاملات اللاجئين الآخرين. أما فيما يتعلق ببرنامج الأغذية العالمي، فإن البرنامج يعمل على توفير سبل العيش للاجئين، وهو محور رئيسي لنشاط المفوضية، التي تعمل أيضاً على تصفية حالات انعدام الجنسية بحلول عام ٢٠٢٠. وأنهي كلمته بالقول إنه تم الانتهاء من وضع وثيقة للسياسة العامة تتناول مسألة انعدام الجنسية، إلا أنها لم تنفذ بعد. كما مُنحت حوالي ٣٧٠٠ بطاقة هوية للاجئين المتجنسين، بينما تبذل جهود لتيسير اندماجهم في المجتمع.

٨٣ - وأبلغ ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان بعثة مجلس الأمن بأن الصندوق بدأ عملياته في عام ١٩٨٧، بالتركيز على وفيات الأمومة التي يمكن تفاديها، وتنظيم الأسرة، والتخلص نهائيًا من العنف الجنسي. وأنه يتعاون مع الوكالات الأخرى في هذه المجالات ويعمل على الحد من تأثير فيروس نقص المناعة البشرية وانتشاره.

٨٤ - وذكر ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن البرنامج يركز في المقام الأول، منذ أن بدأ عملياته في عام ١٩٧٤، على مسائل الحوكمة والبيئة والحد من الفقر. ففيما يتعلق بالحوكمة، يعمل البرنامج على تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء وتوفير الهياكل الأساسية من أجل تعزيز نظم العدالة. وذكر أنه أشرف أيضاً على الأنشطة المتعلقة بالمؤسسات المتخصصة من قبيل البرلمان وعمل مع منظمات المجتمع المدني على تعزيز قدراتها في المسائل المتصلة بتحقيق اللامركزية وبمهام الحكومات المحلية. وفيما يتعلق بالبيئة، أشار الممثل إلى معلومات تفيد بأن غينيا - بيساو معرضة لتغير المناخ. وقال إن البرنامج يدعم الحكومة في عملها المتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وهذا ما يوفر فرصة للتشجيع على تهيئة بيئة سلمية، وخاصة في سياق الهدف ١٦.

٨٥ - وتكلم ممثل وحدة حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة المتكامل باسم مفوضية حقوق الإنسان فأشار إلى وجود ثلاثة مجالات في سياق ولايتها هي التنسيق والمساعدة لتعزيز حقوق الإنسان، ورصد قضايا حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، ووضع نهج لحقوق الإنسان في برامجها. وقال إن الوحدة تتعاون مع مجموعات مختلفة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني وأجهزة الدولة، لتعزيز قيم حقوق الإنسان في الخطاب المدني وتوفير الخدمات الاجتماعية. وأبلغ باسم الوحدة بأن تحديات/قضايا حقوق الإنسان في غينيا - بيساو تتعلق بحالات الإفلات من العقاب، ومحدودية اللجوء إلى القضاء والخدمات الأساسية، والعنف الجنسي، والاتجار بالبشر، ومراكز الاحتجاز الرديئة النوعية. ولاحظ أيضاً أن قدرات منظمات المجتمع المدني على رصد قضايا حقوق الإنسان والإبلاغ عنها تشكل تحدياً خطيراً.

٨٦ - وأبلغ ممثل منظمة الصحة العالمية بعثة مجلس الأمن بأن المنظمة تعمل في غينيا - بيساو منذ عام ١٩٧٤ وهي الجهة الفاعلة الرئيسية في القطاع الصحي. وأشار إلى بعض التحديات التشغيلية، بما في ذلك قدرة الجهات الفاعلة الوطنية على التنسيق، وخاصة في المناطق النائية، وانتشار الأمراض

غير المعدية وزيادتها، وضعف الهياكل الأساسية الصحية. وأشار الممثل أيضا إلى أن مساهمة الحكومة في القطاع الصحي تبلغ ٨ في المائة فقط هي المرتبات التي تدفعها، في حين يرد ٤٧ في المائة من التمويل من مصادر خارجية، و ٤٦ في المائة من خلال توفير خدمات مدفوعة للسكان المحليين. وقال إن خطة التنمية الوطنية الثالثة قد اكتملت للتو، وكانت الحاجة إلى إقامة نظام صحي مرن محط تركيزها الأساسي.

٨٧ - وشدد المنسق المقيم، رداً على تعليقات وأسئلة أعضاء مجلس الأمن، على محدودية عدد الجهات المانحة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في غينيا - بيساو، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً أمام تعبئة الموارد. وقد تسبب عدم الاستقرار السياسي في إحباط الجهات المانحة، مما أدى على ما يبدو إلى محدودية التمويل المقدم للبرامج. ويمكن النظر في إمكانية عقد مؤتمر للمانحين إذا تكللت الانتخابات بالنجاح وبقيت البيئة واعدة. ولاحظ ممثل البرنامج الإنمائي من جانبه أيضاً أن القدرة موجودة لسد الثغرة التي ستنشأ بعد خروج المكتب، مشدداً على ضرورة الحصول على موارد ووضع خطة انتقالية للتنفيذ. وأوضح أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يتماشى أيضاً بشكل تام مع نتائج اجتماع المائدة المستديرة "نيرا رانكا" في مجالات الاتصال الأربعة التي تتوافق مع النتائج الأربعة للإطار. أما ممثل برنامج الأغذية العالمي فقد شدد على أن وجود خطة انتقالية أمر بالغ الأهمية لأداء المهام المتبقية بكل سلاسة.

٨٨ - وردا على الاستفسار بشأن ما إذا كانت منظمة الصحة العالمية تهيئ البلد لمواجهة أحداث صحية محتملة من قبيل مرض فيروس إيبولا، أبلغ ممثل المنظمة بعثة مجلس الأمن بمجهود المنظمة الرامية إلى دعم البلد في تأهبه لحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة ومراقبتها والاستجابة لها. وأشار إلى أن المنظمة أنشأت، بغية دعم مراكز عمليات الطوارئ التي أقامتها وزارة الصحة، أربعة مكاتب إقليمية موجودة في المراكز الإقليمية الأربعة التي حددتها الحكومة. وتضم هذه المكاتب موظفين طبيين تابعين للمنظمة وسائق واحد لتقديم الدعم المستمر للوزارة وتعمل على تعزيز قدرات المراقبة وفرق الاستجابة السريعة فيما يتصل بأي حدث صحي. وتعزز المنظمة أيضاً قدرات المختبرات من خلال توفير التدريب لجميع موظفي المختبرات في البلد، وتوفير التدريب في علم الحشرات، ووضع إجراءات تشغيل موحدة، وبروتوكولات وأدلة وخطط متعلقة بالاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وتوفير معدات الوقاية الشخصية لجميع المراكز الصحية في البلاد. وفي إطار نهج "توحيد الأداء في مجال الصحة"، قال إن المنظمة تواصل أيضاً توفير المعارف والخبرات في البلد من خلال عملها مع الوزارة وشركاء الأمم المتحدة الآخرين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية في البلد، كما تواصل إتاحة فرص تنمية القدرات لموظفي الوزارة. وأخيراً، أبلغ ممثل المنظمة بعثة أن غينيا - بيساو تعمل، بدعم منها، على المرحلة النهائية المفضية إلى الحصول على شهادة الخلو من شلل الأطفال وأن لجنة إصدار الشهادات ستصل إلى البلد بحلول نهاية شباط/فبراير لإجراء تقييم ميداني.

الاجتماع مع رئيس جمهورية غينيا - بيساو

٨٩ - في ١٦ شباط/فبراير، عقد أعضاء مجلس الأمن اجتماعاً مع رئيس غينيا - بيساو، خوسيه ماريو فاز، في القصر الرئاسي. ووجه السيد أدوم، الرئيس المشارك للبعثة، في ملاحظاته الافتتاحية الشكر للرئيس على اجتماعه مع أعضاء المجلس وكرر التأكيد على الغرض من الزيارة، مشدداً على أهمية إجراء الانتخابات التشريعية في موعدها المحدد في ١٠ آذار/مارس، ومن ثم الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩.

والتمس آراء الرئيس بشأن الحالة الراهنة في غينيا - بيساو، بما في ذلك التحضيرات للانتخابات التشريعية، وكذلك رؤيته المبدئية بشأن موعد إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩.

٩٠ - وقد رحب الرئيس فاز بمجلس الأمن في بيساو، قائلاً إنه من المهم أن يحصل المجلس على معلوماته بشأن الوضع مباشرة في الميدان من خلال الالتقاء بمواطني غينيا - بيساو. وشجع البعثة على طرح الأسئلة. وأوضح أن غينيا - بيساو في حالة صعبة حالياً ورحب بما يبذله المجلس من جهود ترمي إلى مساعدة البلد على إيجاد مخرج للأزمة. وأشار إلى أن البلد لم يواجه أي مشاكل في تسجيل الناخبين خلال الانتخابات الماضية. وعلى الرغم من التحديات التي صودفت، طمأن المجلس بأن جميع الظروف مهيأة لإجراء الانتخابات التشريعية في ١٠ آذار/مارس. ولاحظ أن المجلس ربما يكون قد سمع، من خارج البلد، ببعض التقارير المضللة عن غينيا - بيساو، مضيفاً أن قصر مدة الزيارة لن يمكن البعثة من التعرف على البلد بشكل كامل. وقال إن الحالة في غينيا - بيساو هادئة قبل الانتخابات، مشيراً إلى أن الجيش لا يزال في ثكناته. وأوضح أيضاً أنه تمكن من الاحتفاظ به في الثكنات من خلال احترام القوات المسلحة وتسلسلها القيادي، وهذا ما يفسر الهدوء الذي يسود بلده. وأضاف أنه لا يتواصل إلا مع الرئيس العام لأركان الجيش. وأشار إلى أنه هذه هي المرة الأولى، منذ عام ١٩٩٤، التي سيبقى فيها زعماء غينيا - بيساو في السلطة حتى نهاية فترة ولايتهم. ولاحظ أن المجلس لا يزور غينيا - بيساو إلا في أوقات الأزمات.

٩١ - ورداً على الأسئلة التي طرحتها البعثة، صرح الرئيس فاز بأنه يفضل عدم التطرق إلى موعد الانتخابات الرئاسية في الوقت الحالي، نظراً لأن التركيز منصب على الانتخابات التشريعية. وأضاف أنه سيكون هناك برنامج للإصلاحات عقب انتهاء هذه الانتخابات، وأن غينيا - بيساو تنشيط استعداداً للانتخابات التشريعية في ١٠ آذار/مارس والتي ستؤدي إلى السلام والاستقرار. وذكر أن قوات الدفاع والأمن بأكملها ستكفل سلمية الانتخابات. وأوضح أنه يستخدم سلطته للدفاع عن الشباب، واستدرك قائلاً إن الدستور لا يحوله سلطات تنفيذية. وأوضح أنه رئيس دولة لا رئيس حكومة وبالتالي فهو غير مسؤول عن الخزينة العامة. وأطلع البعثة على برنامجه المسمى "مونا لاما" وذكر أن أكثر من ٨٠ في المائة من السكان يعيشون في المناطق الريفية. وأعرب عن اعتقاده بضرورة أن تبدأ التنمية في غينيا - بيساو في المناطق الريفية وأن يوفر البلد الدعم للشباب في هذه المناطق. وأضاف أن لديه أيضاً برنامج لمكافحة الفساد وأنه لا يمكن لغينيا - بيساو المضي قدماً إن لم تدر موارد الدولة بشكل جيد. وقال إن أموال الدولة يجب أن تذهب إلى الخزينة العامة، وإن معركته موجهة إلى مكافحة الفساد. وذكر أن غينيا - بيساو تواجه مشاكل في قطاعات الصحة والهيكل الأساسية والنقل.

٩٢ - وأشار الرئيس فاز إلى الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ واجتماعه مع الأمين العام عندما تحدث عن الإصلاحات في غينيا - بيساو. وقال إنه يدعم إجراء أية إصلاحات للمكتب على النحو الذي توخاه الأمين العام. وفيما يتعلق بتمويل الانتخابات، قال إنه أثار هذه المسألة مع رؤساء دول وحكومات جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية خلال أحدث مؤتمر قمة عقدته هذه الجماعة. كما أثار هذه المسألة خلال مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مشيراً إلى أن رئيس كوت ديفوار أدى دوراً بالغ الأهمية في المساعدة على حشد الأموال اللازمة للانتخابات في غينيا - بيساو. ورأى أن رئيس الوزراء هو الأقدر على معالجة المسائل المتعلقة بتمويل الانتخابات.

٩٣ - وأثار الرئيس فاز شواغل تتعلق بالجيش. فأوضح أن الجيش أظهر، خلال فترة ولايته، سلوكاً جيداً وأنه يجب تعويض "المناضلين السابقين من أجل الحرية" لكي يغادروا الثكنات. ودعا إلى رفع

العقوبات المفروضة على الجيش، وأعرب عن أسفه لعدم تمكن بعثة مجلس الأمن من زيارة مقر الجيش في بيساو. وشدد على ضرورة أن يقدم المجتمع الدولي الدعم للجيش. وقال إنه سيعزز للممثل الدائم لغينيا - بيساو لدى الأمم المتحدة، بالاستفسار عن سبب عدم رفع الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة.

٩٤ - وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بقوائم الناخبين وثورات التمويل، قال الرئيس فاز إنه سيبلغ الحكومة بهذه الشواغل. وأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدير الصندوق الانتخابي المشترك للتبرعات وأن سلطات غينيا - بيساو تعمل على تسوية حالات المواطنين الذين يحملون بطاقات الناخبين الذين أُسقطت أسماءهم من قوائم الناخبين. وذكر أنه يعمل مع رئيس الوزراء بشأن هذه المسألة. وقال إن غينيا - بيساو بحاجة إلى المضي قدماً وأن البلد يعتمد على الدعم من مجلس الأمن. وكرر تأكيد دعوته المجلس إلى رفع العقوبات المفروضة على الأفراد ذوي الصلة في جيش غينيا - بيساو.

٩٥ - وبحلول نهاية الاجتماع، وجه السيد ندونغ مبا نداء أخيراً، مشيراً إلى فرصة الرئيس فاز لوضع البلاد على طريق السلام والاستقرار بإجراء الانتخابات في موعدها. وأضاف أنه إذا استثمر البلد في الزراعة، يمكن لغينيا - بيساو أن تطعم غرب إفريقيا بكامله، ولكنها تتطلب الاستقرار السياسي لجذب الاستثمارات الأجنبية. وعقب الرئيس فاز بأن سكان البلد لم يعودوا يعانون من الحروب والضرب والاعتقالات التعسفية، وأن هذا هو الإرث الذي خلفه.

٩٦ - وعقب الاجتماع مع الرئيس فاز، أحاط الرئيسان المشاركان لبعثة مجلس الأمن وسائط الإعلام علماً بالغرض الرئيسي من زيارة المجلس، والاجتماعات المعقودة مع مختلف المحاورين، والرسائل الرئيسية الموجهة إلى جميع الجهات السياسية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والمجموعات النسوية والشبابية.

الملاحظات/الرسائل الرئيسية

٩٧ - دعا أعضاء مجلس الأمن بقوة، من خلال عملهم مع الجهات الرئيسية الوطنية والدولية صاحبة المصلحة، إلى استمرار الحوار السياسي صوب التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري وخريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها. وأشاروا تحديداً إلى ضرورة إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة وشفافة في ١٠ آذار/مارس ومن ثم الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩، تمثيلاً مع الإطار القانوني. ولاحظت البعثة الشواغل التي أعربت عنها بعض الأحزاب السياسية وممثلو المجتمع المدني فيما يتعلق بعملية تسجيل الناخبين، ولا سيما التباينات بين عدد الناخبين المسجلين لعام ٢٠١٩ وعدددهم في عام ٢٠١٤. وحثت البعثة الهيئات المعنية على تسوية المخالفات المحددة من أجل تمكين المواطنين المحرومين من حق التصويت من ممارسة هذا الحق. وفي هذا السياق، رحب أعضاء المجلس بتوقيع ميثاق الاستقرار ومدونة قواعد السلوك في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٩، وشجعوا الأحزاب على الوفاء بالتزاماتها على النحو المبين في الوثيقتين. كما حثت البعثة الأحزاب على مواصلة جهودها المبذولة صوب الإصلاح الدستوري من أجل التخفيف من حدة أزمة سياسية متجددة، بهدف إجراء تقسيم واضح لعمل/مهام السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

المرفق الأول

اختصاصات بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا

البعثة الموفدة إلى كوت ديفوار (١٤ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩)، التي تتشارك غينيا الاستوائية وكوت ديفوار في قيادتها

١ - سيوفد مجلس الأمن بعثة إلى كوت ديفوار وفقا للبيانات الرئاسية لمجلس الأمن المؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (S/PRST/2017/8) و ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٧ (S/PRST/2017/10) و (S/PRST/2017/11). ويتمثل الهدف من الزيارة في تقييم العملية الانتقالية الجارية في كوت ديفوار، وكذلك في سيراليون وليبيريا، وتقديم الدعم لعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام في منطقة نهر مانو دون الإقليمية ولأفرقة الأمم المتحدة القطرية في تلك البلدان الثلاثة.

٢ - وسيجتمع مجلس الأمن مع نائب رئيس كوت ديفوار ووزير خارجيتها وسيشارك في مناقشات مائدة مستديرة بشأن العمليات الانتقالية من حفظ السلام إلى توطيد السلام في سيراليون وكوت ديفوار وليبيريا، بمشاركة خبراء من أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

٣ - ووفقا للإطار المحدد في الفقرة ١ أعلاه ومجالات اهتمام مجلس الأمن، سيقوم المجلس بما يلي:

(أ) استعراض الوضع الراهن للحالة السياسية والاقتصادية والأمنية في منطقة اتحاد نهر مانو دون الإقليمية، ولا سيما في سيراليون وكوت ديفوار وليبيريا. وفي ذلك الصدد، ستقوم البعثة بما يلي:

١' مناقشة الحالة العامة للبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في البلدان المعنية؛

٢' استعراض الحالة الأمنية في منطقة اتحاد نهر مانو دون الإقليمية، ولا سيما في البلدان المعنية؛

٣' تحديد التحديات الراهنة التي تواجه تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية؛

(ب) الترحيب بالاستراتيجيات التي يطبقها اتحاد نهر مانو من أجل تعزيز السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية، وتقديم الدعم لها. وفي ذلك الصدد، ستقوم البعثة بما يلي:

١' التعرف على الاستراتيجيات الإقليمية الرامية إلى تعزيز قدرة الدول على مواجهة الأزمات والتعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في إطار الدعم المقدم للدول في حالات ما بعد الأزمات؛

٢' تقييم التقدم الذي أحرزته الحكومة في تحقيق استقرار الحالة الأمنية في أيدجان وبقية أنحاء البلد، ولا سيما في المنطقة الحدودية بين كوت ديفوار وليبيريا؛

٣' تشجيع الحكومة على مواصلة تحسين الحوكمة السياسية والديمقراطية الشاملة للجميع وتعزيز حقوق الإنسان؛

(ج) استعراض العملية الانتقالية لعمليات الأمم المتحدة في سيراليون وكوت ديفوار وليبيريا. وفي ذلك الصدد، ستقوم البعثة بما يلي:

- ١' تقييم الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تسوية الأزمات وبناء السلام؛
- ٢' إيجاد فرصة للحوارات مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن العملية الانتقالية من عمليات الأمم المتحدة إلى بناء السلام في سيراليون وكوت ديفوار وليبيريا؛
- ٣' تحديد مواطن الضعف الهيكلية المستمرة، التي يمكن أن تساهم في تجدد عدم الاستقرار والنزاع في الدول المعنية؛
- ٤' تقييم القدرات الوطنية وقدرات الأفرقة القطرية على وضع وتنسيق استراتيجيات تمويل طويلة الأجل لتحقيق السلام والاستقرار، مع مراعاة الدور الذي تؤديه المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص؛
- ٥' تحديد الدروس المستفادة من دور لجنة بناء السلام في تمهيد السبيل لجهود بناء السلام في الأجل الطويل، والتوصيات بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه اللجنة في العمليات الانتقالية بوجه أعم؛
- ٦' تشجيع التعاون عبر الحدود بين البلدان المعنية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والعنف المجتمعي؛

(د) الإعراب عن التأييد للدور الذي يؤديه المجتمع المدني والمرأة في عمليات الوقاية والعمليات في مرحلة ما بعد الأزمات. وفي ذلك الصدد، ستقوم البعثة بما يلي:

- ١' تأكيد دور منظمات المجتمع المدني في منع نشوب النزاعات وتسويتها؛
- ٢' تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال التماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية وتعزيز البعد الجنساني في الوقاية وفي عملية الخروج من الأزمة؛

(هـ) إعادة تأكيد استمرار مجلس الأمن في تقديم الدعم إلى المنطقة دون الإقليمية. وفي ذلك الصدد، ستقوم البعثة بما يلي:

- ١' إعادة تأكيد التزام الأمم المتحدة بمواصلة تقديم الدعم إلى سيراليون وكوت ديفوار وليبيريا، من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية في كل منها ومن خلال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛
- ٢' التشديد على أن كوت ديفوار بلد مهم في المنطقة دون الإقليمية، ينبغي أن يظل نموذجا للاستقرار والتنمية، وتكرار تأكيد دعم الأمم المتحدة لمساعي تنفيذ سياساتها في مجال بناء السلام؛
- ٣' إعادة تأكيد دعم مجلس الأمن لتعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على دعم عملية الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في أعمال الأمم المتحدة في غرب أفريقيا.

البعثة الموفدة إلى غينيا - بيساو (١٥ و ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٩)، التي تتشارك غينيا الاستوائية وكوت ديفوار في قيادتها

٤ - سيقوم مجلس الأمن ببعثة إلى غينيا - بيساو في إطار قرار المجلس ٢٤٠٤ (٢٠١٨) والبيانات الصحفية المؤرخة ٢١ شباط/فبراير و ٧ أيلول/سبتمبر و ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٥ - وسيجتمع مجلس الأمن مع رئيس غينيا - بيساو، ورئيس الوزراء وحكومته، ورئيس البرلمان، ورئيس المحكمة العليا، ورئيس اللجنة الانتخابية الوطنية، ورؤساء الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان وغير الممثلة في البرلمان. وسيجتمع المجلس أيضا مع ممثلي منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية والشبابية، وأعضاء مجموعة المنظمات الدولية الخمس الممثلة في غينيا - بيساو (الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة)، والسلك الدبلوماسي، وفريق الأمم المتحدة القطري، وقيادة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، من بين جهات أخرى.

٦ - وسيضطلع أعضاء المجلس بالمهام التالية:

(أ) التواصل مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة المعنية بالأزمة السياسية في غينيا - بيساو والدعوة بقوة إلى ما يلي: '١' إجراء حوار سياسي من أجل تنفيذ اتفاق كوناكري وخريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها؛ '٢' التحضير لانتخابات حرة ونزيهة وإجرائها؛ '٣' إجراء الانتخابات التشريعية في ١٠ آذار/مارس ومن ثم الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩، تمشيا مع الإطار القانوني؛ '٤' إجراء إصلاحات دستورية للتخفيف من خطر تجدد الأزمة السياسية بين القيادات السياسية بهدف التوصل إلى تقسيم واضح للعمل والمهام بين الأفرع التنفيذي والتشريعي والقضائي؛ '٥' التزام الحكومة و/أو الهيئة التشريعية بتوفير التمويل ومواصلة تنفيذ البرامج الإنمائية لمصلحة شعب غينيا - بيساو طوال فترة المداوات السياسية والتخطيط للانتخابات؛

(ب) تحليل آثار التوترات السياسية على الأحوال المعيشية لفئات السكان في غينيا - بيساو؛

(ج) تقييم التقدم المحرز في عمليات الإصلاح، من قبيل إصلاح قطاعي الأمن والعدالة، فضلا عن التقدم المحرز في التصدي للإفلات من العقاب على الانتهاكات والجرائم التي ارتكبت في الماضي؛

(د) تقييم امتثال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لولايته، دعما لسلطات غينيا - بيساو، من أجل المساهمة في إحلال السلام والاستقرار الدائمين في البلد، بسبل تقديم الدعم من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتقديم المساعدة إلى السلطات والجهات الوطنية صاحبة المصلحة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

(هـ) تقييم الجهود التي تبذلها سلطات غينيا - بيساو لتنفيذ القوانين والآليات الوطنية واستعراضها بهدف زيادة الفعالية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، اللذان يهددان أمن واستقرار غينيا - بيساو والمنطقة دون الإقليمية (القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، الفقرة ٢٠)؛

- (و) تكرار تأكيد دعم المجلس للدور الأساسي والمشاركة النشطة للممثل الخاص للأمين العام لغينيا - بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، خوسيه فيجاس فيلو، بما في ذلك مساعيه الحميدة وتنسيقه وتعاونه الوثيقان مع المجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي؛
- (ز) تكرار تأكيد دعم المجلس للمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية التي تشارك بنشاط في تحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو.

المرفق الثاني

تشكيلة بعثة مجلس الأمن إلى كوت ديفوار وغينيا - بيساو

السفير مارك بيكستين دي بويتسويرف (بلجيكا)

السفير ووه هايتاو (الصين)

السفير كاكو هوادجا ليون أدوم (كوت ديفوار)

السيد جوزوي فيالو (الجمهورية الدومينيكية)

السفير أناتوليو ندونغ مبا (غينيا الاستوائية)

السيد أنطوان ميشون (فرنسا)

السفير يورغن شولتز (ألمانيا)

السفير ديان تريانسيه دجاني (إندونيسيا)

السفير منصور العتيبي (الكويت)

السيد بول دوكلوس (بيرو)

السفيرة جوانا فرونيكا (بولندا)

السيد دميتري أ. بوليانسكي (الاتحاد الروسي)

السفير جيرى ماثيوز ماتجيبلا (جنوب أفريقيا)

السفير جوناثان ألن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السيدة إلين فرينش (الولايات المتحدة الأمريكية)